

المصادر الأصولية عند المالكية
دراسة في النشأة والمدونات والخصائص

إعداد

أ. د. مولاي الحسين بن الحسن الحيان*

* أستاذ في كلية التربية بجامعة أم القرى – فرع الطائف، حصل على الماجستير في أصول الفقه من جامعة محمد الخامس بالرباط عام (١٩٨٩م) وكان عنوان رسالته: «أحكام القرآن لابن الفرس – دراسة تحليلية مقارنة»، وحصل على الدكتوراه من الجامعة نفسها والتخصص نفسه عام (٢٠٠٠م) وكان عنوان رسالته: «منهج الاستدلال بالسنة في المذهب المالكي – تاسيس وتاصيل». له العديد من الكتب والدراسات.

المقدمة

الحمد لله وكفى، وسلام على عباده الذين اصطفى، وخصوصاً نبينا المصطفى.

المصادر الأصولية عند المالكية: دراسة في النشأة والمدونات والخصائص

تعود صلتي بموضوع إسهام المالكية في علم أصول الفقه إلى أيام انتظامي طالباً بدار الحديث الحسنية للدراسات الإسلامية العليا، حيث نتلقى محاضرات ممتعة في المذهب المالكي أصولاً وتاريخاً من شيخنا البحاثة المطلع، الدكتور عمر بن عبد الكريم الجيدي برد الله مضجعه، فيجول بنا - رحمه الله - بأسلوبه الشيق، وتعليقاته الذكية، ونظرته المشرقة في تراث المذهب المالكي تاريخاً وأعلاماً وأصولاً وإنتاجاً. وكانت حصيلة تلك المحاضرات وما يتخللها من نقاش ومذاكرة، مؤلفاً قيماً في مباحث نفيسة، تمس المذهب المالكي في عمقه وتبصر الباحثين في تراثه بالجوانب البكر التي مازالت تفتقر إلى مزيد من البحث والتمحيص والتحرير، ذلكم هو كتابه «محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي»، أفاد فيه - رحمه الله - وأجاد.

وكان مما علق بالنفس من تلك المحاضرات الماتعة، التشوف إلى متابعة إسهامات المالكية في علم الأصول، ومحاولة استكناه حقيقة هذه الإسهامات، ومدى مشاركتها في بناء صرح علم الأصول وبلورة قواعده. وظل هذا أملاً ملازماً لي وطموحاً يلح علي في العناية والإنجاز، والنفس - كعادتها - تماطل وتسوف إلى أن أعلنت - مشكورة - دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي عزمها الأكيد على تنظيم المؤتمر العلمي الأول للقاضي عبد الوهاب البغدادي، وجعلت في أحد محاوره الأساسية: المصادر الأصولية عند المالكية، فوجدتها فرصة ذهبية لتحقيق أمنية لطالما خططت لها فلم أوفق، وأمل يراودني كلما جلت النظر في تراث المالكية.

فجزى الله القائمين على دار البحوث خيراً، وأثابهم على ما بذلوا وذللوا من صعاب أمام الباحثين، ونشروا من كنوز التراث الإسلامي وأعلامه.

وكانت هذه المشاركة منقبة من مناقبها الكثيرة، حيث أحيت في النفس ذكريات علمية غالية، وأذكت جذوة الاهتمام بموضوع محبب إلى النفس، تواقة إلى خوض غماره، مشتاقة إلى ركوب مهيعه. فجاءت هذه المحاولة المتواضعة لإماطة اللثام عن جهود المالكية في علم الأصول، ومدوناتهم في هذا المضمار.

وقد عالجت الموضوع وفق المحاور الآتية:

أولاً: نشأة الفكر الأصولي عند المالكية.

ثانياً: دعوى قصور المالكية في الأصول.

ثالثاً: إسهامات المالكية في علم الأصول.

رابعاً: قراءة تقويمية لهذه الإسهامات.

خامساً: فهرس مصادر المالكية في الأصول. (الثبت البيبلوغرافي).

كتبه في الطائف ليلة الاثنين لثلاث خلون من ذي القعدة عام ١٤٢٣هـ الموافق ٥ يناير ٢٠٠٣م، عبد ربه، وأسير ذنبه، مولاي الحسين بن الحسن بن عبد الله الحيان التغانمني عفا الله عنه

١- نشأة أصول الفقه عند المالكية:

يذهب المالكية إلى أن الإمام مالكاً رحمه الله أول من تكلم في أصول الفقه، وفي الغريب من الحديث، وفسر كثيراً منه في موطئه[١]. وإن كانوا لم يدعوا أنه أول من ألف فيه على سبيل الاستقلال. وهو بلا شك من أوائل من تكلموا في هذا العلم. يعزز ذلك من جهة المراسلة التي جرت بينه وبين عالم مصر الليث بن سعد، حيث يعرض فيها الإمام مالك فضل علم أهل المدينة وترجيحه على علم غيرهم، واقتداء السلف بهم، ويجيبه الليث بن سعد مناقشاً إياه في الاحتجاج بالعمل في خطاب كله أدب ولطف[٢]. ولا شك أن في الرسالتين إشارات أصولية، وإرهاصات أولية يدنو بها علم الأصول إلى التدوين. ومن جهة أخرى ما في ثنايا الموطأ من قوانين، ونكت تشريعية، يلفيها كل من مارس الكتاب قراءة وبحثاً وتمحيصاً. وقد أشار إلى هذه الخاصية في الموطأ القاضي أبو بكر بن العربي – وهو الخبير بالمذهب أصولاً وفروعاً – في مقدمة القبس قائلاً: «إذ بناه مالك رضي الله عنه على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على معظم أصول الفقه، التي ترجع إليها مسائله وفروعه»[٣].

على أن نشأة أصول الفقه عند المالكية[٤] ظهرت أول ما ظهرت في شكل مجموعة من الردود على مخالفي الأئمة المجتهدين، وظهرت هذه الردود بعد وفاة الإمام مالك رحمه الله، ذلك أن الذين عارضوا آراءه في حياته لم يلقوا آذاناً صاغية، وبالخصوص في المدينة التي كان فيها إماماً مفتياً ومحدثاً ومدرساً، فلم يزاحمه طيلة حياته فيها أحد، واشتهرت فيها القولة المأثورة: «أيفتى ومالك بالمدينة؟».

---

(١) الفكر السامي: ١/٣٣٥.

(٢) انظر رسالة مالك وجوابها في المدارك: ١/١٤-٤٤، وإعلام الموقعين: ٣/٨٣. وقد نشرهما الشيخ أبوغدة رحمه الله في: نماذج من رسائل الأئمة السلف وادبهم العلمي ص(٢٩-٤١).

(٣) القبس: ١/٧٥.

(٤) اعتمدت في هذا البحث على كتاب د. محمد المختار ولد أباه: مدخل إلى أصول الفقه المالكي ص١٨ وما بعدها.

وفي أواخر القرن الثاني ظهرت في مراكز العلم بالعراق ومصر حركة فكرية حاولت تأصيل المذاهب وتثبيت أصول الاحتجاج في مسائل الخلاف، حيث انبرى الفقهاء ينظرون إلى طرق الاستدلال نظر المقارنة والتصنيف، فولدوا من تنظير الأدلة الجزئية قوانين عامة للاستدلال، واستخرجوا من تصنيف ضروب الاستنباط قواعد كلية لاستخراج الأحكام من أدلتها. وامتلأ هذا القرن مراجعات ومجادلات بين أئمة المذاهب حول الاحتجاج بنوع من أنواع الأدلة وعدم الاحتجاج بها.

ففي العراق كان الميدان فسيحاً لأبي حنيفة وأصحابه. وكانت أسس مذهبهم - كما هو معروف - تعتمد بعد الكتاب والسنة الصحيحة على الاستحسان والمقايسات الاجتهادية. ومع مناهضة الشافعية المذهب الحنفي في العراق، واشتداد الجدل والمناظرات بين أنصار المذهبين، فإن المالكية لم يكونوا بمعزل عن هذا السجال العلمي ذلك أن القاضي إسماعيل بن إسحاق البغدادي - وهو من متقدمي أصوليي المالكية -، يقال: إنه لبث أربعين سنة يميت ذكر أبي حنيفة من العراق[١]، وصنف كتاباً في الرد عليه، وعلى تلميذه محمد بن الحسن، كما كتب في الرد على الشافعي في مسألة الخمس[٢].

غير أن المذهب الحنفي لم يشكل خطراً كبيراً على المالكيين، بل رأينا عكس ذلك، إذ إن علماء المالكية - وبالخصوص أسرة آل حماد بن زيد - كانوا دائماً يهددون الحنفيين في عقر دارهم، هذا إذا اعتبرنا أن العراق ظل مهد آراء أبي حنيفة.

ولقد كان المذهب الشافعي أشد خطورة على المالكية، لأن مراكز الإشعاع المالكي انتقلت في وقت مبكر من المدينة إلى مصر، ومن مصر إلى إفريقية والأندلس. ولما انتقل الإمام الشافعي إلى مصر وهو مشبع بعلوم المالكية، ومجتهد في تأسيس قواعده التشريعية على مبادئ أكثر شمولاً من الآراء المالكية، جعلت آراؤه هذه تدب في الفكر المالكي وتجذب إليه بعض مفكريه، حتى اضطر بعض المتعصبين لآراء الإمام مالك أن يتشاجر مع الإمام الشافعي في حادثة مشهورة، هي قصته مع فتيان بن أبي السمح[٣]. ويقول المالكية:

---

(١) المدارك: ٤/ ٢٨٠.
(٢) المدارك: ٤/ ٢٩١.
(٣) انظر: المدارك: ٣/ ٢٧٩-٢٨٠.

إن هذه المشادة حملت الإمام الشافعي على أن يستقل بمذهبه، بينما كان يقول دائماً: مالك أستاذي، وما أحد أمن علي في العلم من مالك، ومالك حجة بيني وبين الله[١].

وبعد انقطاع الإمام الشافعي عن المذهب المالكي صار الخطر واضحاً لما صار حملة الفقه المالكي مثل أبناء عبد الحكم يميلون إلى أقوال الشافعي، حتى إن أبا إسحاق الشيرازي ذكر محمد بن عبد الحكم في عداد الشافعية، ولم يذكر أنه مالكي[٢]. ويقول القاضي عياض: إن محمد بن عبد الله صحب الشافعي، وكتب عنه، واختص به[٣]. بيد أن المنازعات التي كانت بينه وبين البويطي[٤] جعلته يعود إلى مذهب والده المالكي بعد وفاة الإمام الشافعي. وقد ألف في الرد على الإمام الشافعي فيما خالف فيه الكتاب والسنة، وعلى أهل العراق[٥].

ولقد كثرت هذه الردود على الإمام الشافعي من قبل علماء المالكية، ففي مصر نجد في مقدمتها: رد ابن عبد الحكم (ت٢٦٩هـ) المتقدم، ورد أبي بكر أحمد بن مروان بن محمد المالكي (ت٢٨٩هـ)[٦].

وفي إفريقية تشتد العناية بالرد على الشافعي تدعيماً للمالكية، ومناصرةً للمذهب، ورداً لهجمات المخالفين، فيؤلف أبو عبد الله محمد بن سحنون (ت٢٥٦هـ) كتاباً في الرد على الشافعي[٧]، كما رد عليه أبو العباس عبد الله بن طالب التميمي (ت٢٧٥هـ)[٨]، وأبو عثمان سعيد بن محمد بن الحداد القيرواني (ت٣٣٠هـ)[٩]، وأبو بكر محمد بن

---

(١) انظر: المدارك: ٣/١٧٩ .

(٢) انظر: طبقات الفقهاء للشيرازي: ١١١ .

(٣) انظر: المدارك: ٤/١٥٧-١٦٠ .

(٤) انظر: المدارك: ٤/١٦٢ .

(٥) انظر: المدارك: ٤/١٦٠ .

(٦) انظر: المدارك: ٥/٥١، الديباج: ١/١٥٣ .

(٧) انظر: المدارك: ٤/٢٠٧، الديباج: ٢/١٧١ .

(٨) انظر: المدارك: ٤/٣٠٩ .

(٩) طبقات علماء إفريقية: ١٥٠، المدارك: ٥/٧٩، تراجم المؤلفين التونسيين: ٢/١٠٧ .

اللباد القيرواني (ت٣٣٣هـ)[١]، وأبو زكرياء يحيى بن عمر القيرواني (ت٢٨٩هـ)[٢]، وأبو عمر يوسف بن يحيى المغامي - دفين القيروان - ٢٨٨هـ)[٣] وآخرون.

وأمام هذه الردود المتكاثرة على الشافعي من قبل المالكية، يتبدى للمتأمل أن الدافع إليها ميل الإمام الشافعي إلى مخالفة شيخه مالك في بعض أصول الاستدلال مثل: عمل أهل المدينة، وسد الذرائع، والمصالح المرسلة، حيث ناقش الشافعي المالكية في هذه الأصول مناقشة أشد وأعنف، خاصة في كتابيه: اختلاف مالك والشافعي، واختلاف الحديث.

ولئن ضاعت هذه الردود في معظمها - باستثناء كتاب ابن اللباد، وقطعة من كتاب يحيى بن عمر - مما يحول دون الوقوف على طرائق هؤلاء في المناظرة والاستدلال، والمسائل التي شملها النظر والاجتهاد في ردودهم، فإن ما تبقى منها يكشف لنا بعض ملامح منهجهم القائم على استعراض مسائل فقهية متنوعة من المذهبين، وتحليلها، ومناقشة دليلها، والرد على المخالف، كل ذلك مع اعتماد الرواية المسندة في الحديث، والدقة في عرض الرأي المخالف، واتباع أسلوب حواري في المناقشة يبدأ بقوله: أيكما أشد إعظاماً لحديث رسول الله ﷺ؟ أيكما أتبع لما روي عن رسول الله، مالك... أم أنت؟[٤].

وكان الخلاف بين المالكية والشافعية مرتكزاً في بدايته على تباين الآراء في أحكام مجموعة من الجزئيات الفرعية، ولما حاول كل فريق الإدلاء بحجته في هذه الفرعيات، انتقل

---

(١) له كتاب في الرد على الشافعي، ولعله الأثر الوحيد المتبقي من ردود فقهاء المالكية الافارقة على الإمام الشافعي، وقد طبع بعناية عبد المجيد بن حمدة بتونس عام ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

(٢) له كتاب الحجة في الرد على الشافعي كما في قضاة قرطبة: ١٨٤، والمدارك: ٤/٣٥٨، والديباج: ٢/٣٥٥. وتحتفظ المكتبة الأثرية بالقيروان بقطعة منه. انظر: دراسة للدكتور أبو الأجفان حول يحيى بن عمر من خلال كتابه المذكور في مجلة معهد المخطوطات العربية (مجلد ٢٩ ج٢ شوال ١٤٠٥ ربيع الآخر ١٤٠٦هـ- يوليو-ديسمبر ١٩٨٥م).

(٣) أخبار الفقهاء والمحدثين: ٢٩١، المدارك: ٤/٤٣٢، نفح الطيب: ٢/٥٢٠.

(٤) اقرأ نماذج من هذه الردود في كتاب ابن اللباد ص٤٩ وما بعدها.

الخلاف إلى مستوى مبادئ أصولية بحسب تقويم كل منهما وفق منهجه الخاص[١].

وقد بين الإمام الشافعي في رسالته، وفي كتاب اختلاف الحديث، وفي كتاب الأم أسس مذهبه التي تتمثل في مبادئ تختلف في منهجها عن الأصول المالكية منها:

١ـ إعطاء الأولوية للحديث المرفوع.

٢ـ عدم اعتبار العمل مفسراً للحديث.

٣ـ اعتبار إجماع أهل المدينة لا ينفصل عن إجماع الأمة.

٤ـ حصر الإجماع فيما علم من الدين ضرورة كعدد الصلوات مثلاً.

٥ـ عدم اعتبار المصالح التي لم ينص عليها الشارع.

ولقد كانت هذه الآراء طعناً في المبادئ المالكية، فهب علماؤهم يبحثون في استخلاص الأسس لمذهب الإمام مالك وتوضيح مناهجه، لكن أكثر اعتمادهم كان على الحجج التي تثبت أفضلية الإمام وأحقيته، فاشتغلوا بتقويم شخصيته أكثر مما عنوا بتقويم آرائه.

ولا يغفل في هذا السياق مزاحمة الظاهرية للمذهب المالكي بالأندلس، واستهداف كل أصوله بالنيل والتنسيف، مما اضطر المالكية إلى الدفاع عن مذهبهم، وعن إمامهم، وجرت لهم مع أبي محمد بن حزم (ت٤٥٦هـ) مناظرات مشهورة[٢].

ولا شك أن هذه الردود ومناظرات المخالفين هي التي جددت عند المالكية ضرورة إبراز أسس مذهبهم النهائية، وعرض آرائهم في الأصول، فجاءت هذه الآراء في المراحل المتقدمة مبثوثة بين ثنايا مادة كتب الردود والمناظرات والجدل والخلاف، ثم ما لبثت أن بدأت معالمها تتضح في شكل مؤلفات مستقلة ابتداء من القرن الثالث الهجري.

---

(١) اقرأ نماذج من هذه المسائل الفرعية التي كانت محل خلاف بين المذهبين في: مدخل أصول الفقه المالكي لولد أباه ص٢١.

(٢) انظر: الدراسة التي قام بها عبد المجيد التركي حول المناظرة بين ابن حزم والباجي، ط، دار الغرب الإسلامي، بيروت ١٩٩٤م.

٢- دعوى قصور المالكية في أصول الفقه:

أثار بعض الباحثين المعاصرين قصور المالكية في علم أصول الفقه فهماً وتدريساً وتأليفاً[١]، وكان جل اعتمادهم في تشخيص هذا القصور أمرين:

الأمر الأول: ما اشتهر عند علماء الأصول من أن طرق تأليف علم الأصول تمت وفق طريقتين: الأولى: طريقة المتكلمين الشافعية. والثانية: طريقة فقهاء الحنفية، ولم يذكروا للمالكية شيئاً.

الأمر الثاني: نقول مستغلقة مجملة، غير واضحة ولا كافية ولا شافية في مراد أصحابها بها، كالذي نقلوه عن ابن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ)، والعلامة ابن خلدون (ت٨٠٨هـ)، وأبي العباس المقري (ت١٠٤١هـ) تصف المدرسة الأصولية المالكية بالضعف وقلة الإنتاج.

والبحث يقتضي الوقوف عند هذين الأمرين للتأكد من صحة دلالتهما على ما قصدوا.

أولاً: نبدأ بالأمر الأول ونتساءل هل الاقتصار على طريقة الشافعية والحنفية في تدوين قواعد العلم يعني تجاوزاً للمذهب المالكي، وإغفالاً لجهود علمائه، وخلوهم من تأسيس منهج أصولي متميز؟

الحقيقة أن منهج المتكلمين في الكتابة الأصولية أسسه الإمام الشافعي برسالته الأصولية، وتبعه في ذلك فقهاء الشافعية، والمالكية، والحنابلة، والشيعة الإمامية والزيدية والإباضية. ولقد استهوى هذا المنهج العلمي الكثير من علماء المذاهب الأخرى، فأبدعوا في تطوير علم الأصول موضوعاً، وأكثروا من التأليف فيه، وأوسعوا مجال البحث والنظر في

---

(١) انظر: ما كتبه شيخنا الدكتور عمر الجيدي رحمه الله في كتابيه: محاضرات في تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي ص٧١-٨٨، ومباحث في المذهب المالكي بالمغرب ص١٤١-١٤٦ . والعلامة المختار ولد أباه في كتابه: مدخل إلى أصول الفقه المالكي ص١٤ . ومقال: المدرسة المالكية الأصولية وإبداع المغاربة فيها للباحث محمد التمسماني ص٨٩ (ندوة التراث المالكي بالغرب الإسلامي - منشورات كلية الآداب - عين الشوق - الدار البيضاء)، والمدخل إلى أصول التشريع الإسلامي مصطفى الوضيفي ص١١ .

قضاياه. ولما كانت عناية المتكلمين الشافعية بهذا المنهج تأليفاً ومناظرةً وتدريساً تفوق نشاط غيرهم من أرباب الطوائف الأخرى، سلمت لهم الزعامة والقيادة فيه، ونسب إليهم المذهب باتجاهاته ومناهجه، وأصبح معروفاً بمذهب المتكلمين. بينما هو في حقيقة أمره يعني في الأصول عموم أتباع هذا المذهب. أو إن شئت قلت: يدخل فيه كل من ارتضى منهج الإمام الشافعي في أصول الفقه[١].

ثم لا نعدو الصواب إذا قلنا: إن أساطين علم أصول الفقه على طريقة المتكلمين، كإمام الحرمين الجويني (ت٤٧٨هـ)، وأبي حامد الغزالي (ت٥٠٥هـ)، وفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، وسيف الدين الآمدي (ت٦٣١هـ)، كانوا عالة على إمام المالكية في عصره، الأصولي الفذ، المناظر البارع، جامع مباحث الفن، الإمام القاضي أبي بكر الباقلاني (٤٠٣هـ)، حيث تأثروا بإبداعه وعبقريته، فأكثروا من النقل عنه، ومحاكاته في مصنفاته، خاصة الأصولية منها مثل: التقريب والإشاد، والمقنع في أصول الفقه.

وتوالت كتابات المالكية في أصول الفقه على منهج المتكلمين[٢]، فنجد أبا الوليد الباجي (ت٤٧٤هـ) إثر رجوعه من المشرق، وقد تشبع بالحديث والأصول والجدل يضع مشروعاً أصولياً ضخماً، ينافح فيه عن النظريات الأصولية الرائجة في أوساط المالكية على أساس من المنهجية الكلامية والتحقيق المنطقي الجدلي، فجاءت كتبه (إحكام الفصول) و(المنهاج في ترتيب الحجاج) و(الإشارات) و(الحدود) إسهاماً في إعمال الاجتهاد والرأي والنظر والجدل، سواء في أصول الفقه أو في أصول الدين.

وجاء أبو عبد الله المازري (ت٥٣٦هـ) فشرح برهان الإمام في كتابه (إيضاح المحصول من برهان الأصول)، وألف القاضي أبو بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ) كتابه (المحصول في علم الأصول)، واختصر ابن رشد الحفيد مستصفي الغزالي في كتابه (الضروري في أصول الفقه)، وشرح أبو الحسن الأبياري (ت٦١٦هـ) البرهان في كتابه (التحقيق والبيان في

---

(١) انظر: الفكر الأصولي للدكتور عبد الوهاب أبي سليمان ص٤٤٦ .

(٢) اقتصرنا في التمثيل على المطبوع المتداول.

شرح البرهان)، واختصر ابن رشيق (ت٦٣٢هـ) المستصفى في كتابه (لباب المحصول في علم الأصول)، وألف أبو عمرو بن الحاجب (ت٦٤٦هـ) مختصرين في الأصول، وأبو العباس القرافي (ت٦٨٤هـ) تنقيح الفصول وشرحه، وغير هؤلاء كثير..

يضاف إلى ما تقدم أن المتأخرين من الحنفية والمالكية والشافعية قد سلكوا في تدوين مباحث الأصول طريقة جمعوا فيها بين الطريقتين السابقتين، حيث راعوا فيها أصول المالكية والشافعية والحنفية، فاعتنوا بتحقيق القواعد الأصولية على منهج المتكلمين بإقامة الأدلة العقلية والنقلية على إثباتها، مع الاعتناء أيضاً بتطبيقها على الفروع الفقهية على منهج الحنفية[١].

وكان ممن ألف من المالكية على هذا النهج، أبو القاسم ابن جزي الغرناطي (٧٤١هـ) في كتابه (تقريب الوصول إلى علم الأصول)، وأبو عبد الله الشريف التلمساني (ت٧٧١هـ) في كتابه (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول)، وأبو إسحاق الشاطبي(٧٩٠هـ) في كتابه (الموافقات)، وشراح (جمع الجوامع لابن السبكي) من المالكية كأبي العباس حلولو (ت٨٩٨هـ)، وأبي عبد الله الحطاب (٩٥٤هـ)، وأبي زيد البناني (ت١١٩٨هـ) وغيرهم.

نخلص مما سبق إلى أن ما جرى عليه الأصوليون من الاكتفاء بذكر طريقة المتكلمين، وطريقة الحنفية في تأليف أصول الفقه، لا يعني بالضرورة إقصاء المالكية من صياغة مباحث هذا العلم، وتحرير قواعده، وإرساء دعائمه، بل شاركوا مشاركة فعالة تشهد بنبوغهم، وطول باعهم، وتفوقهم في هذا العلم.

ثانياً: أما النقول المنسوبة لابن رشد الحفيد، وابن خلدون، والمقري، في ضعف المالكية وقلة زادهم في الأصول، فهي نقول شحيحة يشوبها كثير من اللبس والاحتمال.

---

(١) انظر: أصول الفقه للشيخ العربي اللوه ص٣٨.

أ- **ابن رشد**: يقصد ابن رشد - فيما نقلوا عنه - إلى بيان شرعية النظر في كتب القدماء (الفلاسفة)، لأنها أساس المعرفة العلمية الفلسفية. ومثل لذلك بأن الفقيه إذا كان يتعلم ويستفيد مما شيده الأسلاف من معارف وعلوم تخص القياس الفقهي (علم أصول الفقه)، فكذلك يجب أن نستفيد مما شيده القدماء في مجال القياس العقلي (علوم المنطق).

ونص كلامه: «وما الذي أحوج في هذا إلى التمثيل بصناعة التعاليم، وهذه صناعة أصول الفقه والفقه نفسه لم يكمل النظر فيهما إلا بعد زمن طويل؟ ولو رام إنسان من تلقاء نفسه أن يقف على جميع الحجج التي استنبطها النظار من أهل المذاهب في مسائل الخلاف التي وقعت المناظرة فيها بينهم في معظم بلاد الإسلام - ما عدا المغرب - لكان أهلاً أن يضحك منه، لكون ذلك في حقه ممتنعاً، مع وجود ذلك مفروغاً منه»(١).

ولست أدري كيف استقام لهم أن يفهموا من هذا النص: «أن علم الأصول يروج في جميع البلدان ما عدا المغرب»(٢) مع أن ابن رشد يقصد أن المناظرات الفقهية التي كانت تنظم بين أنصار المذاهب الفقهية المختلفة في جل أقطار المشرق العربي، حيث التعدد المذهبي قائم، لا يعرفها المغرب - الغرب الإسلامي عموماً - بذلك الزخم المعروف هناك؛ حيث كانت السيادة فيه - وما زالت - للمذهب المالكي(٣).

وضعف المغاربة في البحث والمناظرة حقيقة قررها أكثر من واحد، وعبر عنها الباجي في مقدمة المنهاج بقوله: «فإني لما رأيت بعض أهل عصرنا عن سبل المناظرة ناكبين وعن سنن المجادلة عادلين، خائضين فيما لم يبلغهم علمه، ولم يحصل لهم فهمه، مرتبكين ارتباك الطالب لأمر لا يدري تحقيقه، والقاصد إلى نهج لا يهتدي طريقه، أزمعت على أن أجمع كتاباً في الجدل...»(٤).

---

(١) فصل المقال ص٩٢-٩٣.

(٢) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي ص٧٢. وتبعه كل من تناول الموضوع بعده.

(٣) انظر: مناظرات في أصول الشريعة الإسلامية ص٦٥-٥٧.

(٤) المنهاج في ترتيب الحجاج ص١.

إذ كيف يقصد ابن رشد علم أصول الفقه وهو رائج في بلده، ذائع بين أهله، نافقة سوقه. فهذه مؤلفات الباجي كالإشارة، وإحكام الفصول متداولة في مدارس الأندلس إقراء وإجازة[١]. وهذا العلامة ابن حزم (ت٤٥٦هـ) قد فتن بدروسه ومصنفاته في الأصول فقهاء المالكية، وأرهقهم بمناظراته وجدله في ميورقة وغيرها من مدن الأندلس، خاصة قبل عودة الباجي من المشرق[٢]. ناهيك عن فطاحل معاصرين لابن رشد، حلقوا في آفاق علم الأصول تأليفاً وتدريساً ومناظرةً، كالقاضي ابن العربي، وأبي محمد الشلبي (ت٥٥١هـ)، وأبي الحسن الفزاري (ت٥٥٣هـ)، وأبي الحسن ابن النعمة (ت٥٦٧هـ)، وغيرهم[٣].

وفيلسوف قرطبة نفسه أصولي بارع، ومتكلم نظار، اختصر مستصفى الغزالي اختصار مناظر مناقش، ومحرر مستقل، مكتفياً بما يحتاج إليه من صناعة الأصول[٤]. بل إن كتابه (بداية المجتهد) يمثل أكمل نموذج لتطبيق أصول الفقه تطبيقاً منهجياً على كامل أبواب الفقه السني، يعتمدها الفقيه معياراً ومرجعاً للبيان والتأويل.

وفي (البداية) أيضاً إيحاء إلى علم شرعي جديد، سيتبلور في شكله النهائي بعد قرن ونصف على يد شيخ المقاصد أبي إسحاق الشاطبي، وهو علم مقاصد الشريعة.

أبعد كل هذا يقال: إن ابن رشد الحفيد يتهم المالكية بقصورهم في علم الأصول؟!

ب- ابن خلدون: وصف ابن خلدون المالكية بأنهم ليسوا بأهل نظر، واعتبر أن تآليفهم في فن الأصول والجدل أقل من تآليف الحنفية والشافعية[٥].

وإذ لم تلق هذه التهمة من العلامة ابن خلدون في حق أهل مذهبه قبولاً واستحساناً، حيث يرى الباحثون في التراث المالكي أنها تحمل من الغلو والتجني الشيء الكثير[٦]، وتنطوي على مبالغة ومغالاة لا حدود لها[٧]، فإننا نود الإشارة إلى أن طريقة ابن خلدون

---

(١) انظر: فهرس ابن عطية ص١٣٦، الغنية ص١٣٤، ١٦٦، ١٨٤.

(٢) انظر: المدارك: ٨/١٢٢.

(٣) يأتي هؤلاء في فهرس الأصوليين المالكية.

(٤) انظر: الضروري في أصول الفقه ص٣٤.

(٥) المقدمة ص٤٥٧.

(٦) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي ص٧٢-٧٣.

(٧) مدخل إلى أصول الفقه المالكي ولد أباه ص١٥.

في البحث استقرائية، إذ ينطلق من جزئيات الواقع ليستخرج منها أحكاماً عامة كلية عن الحضارة والعمران وارتباطهما بالعلم والتعليم، وهي في الوقت نفسه استنباطية تفرض عليه تصوراً معيناً للواقع حسب تلك الأحكام الكلية العامة(١).

وهذا ما يفسر إهماله للكثير من المعلومات التي لا تدخل في نطاق تلك الأحكام وإلا فكيف نفسر إهماله لإنتاج مالكية الأندلس الخصب والمثمر والطريف أحياناً في مجال أصول الفقه والجدل، وقد تدفق على يدي الباجي، وابن العربي، وابن رشد الحفيد، والشاطبي وأمثالهم إن لم نستحضر مقولته القاسية المقررة بصورة قاطعة وكلية وعامة في حق المذهب المالكي إذ يقول: «بقي مذهب مالك غضاً، ولم يأخذه تنقيح الحضارة وتهذيبها كما وقع في غيره من المذاهب»(٢). وهو يشير إلى ما عرفه المذهب الحنفي والشافعي في المشرق من النظر والاجتهاد والبحث في الأصول والجدل.

وكيف نبرر اعتقاده بأن علماء المذهب المالكي لم يحرروا أصوله، ولم يقيموا أدلته، ولم يستطيعوا وضع نظريات مذهبية تجعل المفتي قادراً على إدراج المسائل الفرعية تحت قواعد عامة مضبوطة، تسهل عملية الاجتهاد والتنظير والقياس إذا لم نتذكر قوله في حقهم: «وأما المالكية فالأثر أكثر معتمدهم وليسوا بأهل نظر، وأيضاً فأكثرهم أهل المغرب وهم بادية غفل من الصنائع إلا في الأقل»(٣).

وكيف نفهم سر قسوته على فاس – عاصمة المغرب العلمية – وحكمه عليها بالخلو من العلوم، وهو نفسه تتلمذ على شيوخها(٤) القادمين إلى تونس إثر حملة أبي الحسن المريني. ثم برر خروجه من تونس باشتياقه إلى ملاقاة شيوخه القدامى الذين رجعوا إلى حاضرتهم فاس(٥) إذا نحن نسينا نظريته في العمران؟

---

(١) انظر: قضايا ثقافية عبد المجيد التركي ص٤١١-٤١٢.
(٢) المقدمة ص٣٨٦.
(٣) المقدمة ٤٥٧.
(٤) انظر: برنامج المجاري ص١٥٠.
(٥) التعريف بابن خلدون ورحلته غرباً وشرقاً ص٦٦ وما بعدها.

وقد يكون لموقفه من المختصرات العلمية في الفقه والأصول أثر في بلورة هذا الموقف المجافي المنتقص من قيمة الفكر المالكي ومقدرته على الإبداع والابتكار والتفوق. ولهذا كان يقدم في الأصول (بديع النظام) لابن الساعاتي على مختصر ابن الحاجب الأصلي، ويقول: إنه أقعد بالفن، زاعماً أن ابن الحاجب لم يأخذه عن شيخ[١].

هلا أنصف ابن خلدون نفسه وهو قاضي قضاة المالكية، الإمام البحر الهمام، الأصولي المتكلم النظار، عني بعلم الأصول تدريساً وتأليفاً، وشرح أرجوزة لسان الدين بن الخطيب في أصول الفقه شرحاً لا غاية وراءه في الكمال[٢].

ج- **أبو العباس المقري**: قال – وهو يصف حال أهل الأندلس في فنون العلم –: «وعلم الأصول عندهم متوسط الحال»[٣].

ورغم أن هذه المقولة تنصرف حقيقة إلي مالكية الأندلس، ولا تعم سائر المالكية، فإنها من زاوية أخرى تبقي لهم حظاً واعتناءً بعلم الأصول، ولا تعريهم من الاتصاف به، أو تخلي ساحتهم من مزاولته. ومع ذلك فهي مجانبة للصواب، إذ كيف يغفل المقري – وهو متأخر نسبياً مطلع – جهود مالكية الأندلس في إثراء الدرس الأصولي، وإنضاج قواعده ونظرياته درساً ومناظرة وتصنيفاً؟

بل نجد دراسات وأبحاثاً تؤكد في مجملها على الوجود الفعلي للدراسات الأصولية المالكية بالمغرب – فضلاً عن الأندلس – على الأقل منذ العصر الموحدي. ومما يدل على ازدهار علم الأصول في عهد الموحدين ما ذكرته بعض المصادر من أن الأندلسيين يرحلون لتعلمه ودراسته على يد الشيوخ بالمغرب[٤]. وظهرت مراكز مهمة للمذهب المالكي بكل من فاس، وسبتة، ومراكش. وكان يدرس فيها إلى جانب أصول الفقه، علم الجدل والحديث والتصوف والقراءات.

---

(١) نيل الابتهاج ص٢٥٢.
(٢) الإحاطة: ٣/٥٠٧، نيل الابتهاج ص٢٥١، شجرة النور ص٢٢٨.
(٣) نفح الطيب: ١/٢٢١.
(٤) العلوم والآداب والفنون على عهد الموحدين ص٥٨-٥٩.

ولا يفوت الباحث هنا التنبيه إلى أن التجديد في علم أصول الفقه إنما جاء من المغرب على يد الفقيه الأصولي النظار أبي إسحاق الشاطبي في كتابه الماتع (الموافقات).

٣- إسهام المالكية في علم الأصول:

إن الباحث في التراث الأصولي المالكي يجد أمامه ثروة هائلة من المدونات الأصولية، الضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، المتفاوتة مضامينها ومشاربها تناولاً وأسلوباً ومنهجاً، شارك في وضعها وصياغتها ثلة كريمة من علماء المذهب المالكي مشرقاً ومغرباً، فجاءت حصيلة ضخمة تدل ولا شك على اهتمام القوم بعلم الأصول، وأنهم كغيرهم من أتباع المذاهب الأخرى يهتمون بهذا اللون من المعرفة، ويتنافسون في ارتياد آفاقه، وسبر أغواره وبلورة مبادئه تعلماً وتعليماً ومباحثة وإنتاجاً. فلا يلبث أن يظهر له أن المالكية لم يكونوا كما صورتهم تلك الدعاوى المتقدمة، قاصرين في علم الأصول، عازفين عن كتبه ومباحثه، بل لهم قدم راسخة في معرفته، ومشاركة غنية حافلة في إثرائه، تشهد لهم بالنبوغ والتفوق والإبداع.

فليس من الإنصاف إذن أن نقلل من جهود علماء المالكية في هذا المضمار، وقد ألفوا في علم الأصول أزيد من مائتي كتاب[١]، وأسهموا في إثراء وسائل الاستنباط حينما ربطوا بين المصالح والتشريع. وظهرت ثمرة هذا الإسهام في البحوث الشيقة الواردة في مصنفات القرافي، والشاطبي، والمقري، وابن فرحون، وغيرهم[٢].

كما أنه ليس من الموضوعية في شيء التنقيص من قيمة الفكر المالكي، وقد حكم بلاداً مختلفة، وغلب في بيئات بعيدة، وأثبت في كل ذلك جدارته وصلاحيته ومقدرته على خلق القواعد التي تمد ممارسيه بالحلول العلمية لمشاكل الناس. وما ذلك إلا لما يتمتع به من وفرة في أصول الاستنباط، ومرونة في هذه الأصول، واتجاهها نحو تحقيق المصلحة من أقرب طريق وأيسر سبيل، وارتباط هذه الأصول وتكاملها فيما بينها؛ لأنها من معين واحد،

---

(١) يأتي هذا قريباً في فهرس مصادر المالكية في الأصول.

(٢) انظر: مدخل إلى أصول الفقه المالكي ولد أباه ص١٥ .

وهو النص الشرعي. فكان المذهب المالكي ومازال - أصولاً وفروعاً - في نمو وازدهار، وخصوبة وإثمار، لامتلاكه أسباب القوة والسعة والثراء والعطاء.

كما أن المتتبع لحركة تدوين علم الأصول عند المالكية يرى أنها لم تتأخر في الزمن، بل بدأت في عصر مبكر من خلال كتب الردود على المخالفين. هذه الكتب التي وإن اهتمت بتناول مسائل الخلاف، إلا أنها تشير في عرض الرأي المخالف ومناقشته إلى مبادئ أصولية، وبحوث استدلالية، وضوابط لغوية. هذه المبادئ والبحوث والضوابط هي التي كونت فيما بعد مادة علم أصول الفقه.

فللمالكية اهتمام مبكر بأصول الاستنباط؛ حيث تعود أولى مدونات العلم عندهم إلى القرن الثالث الهجري. فقد نسبت المصادر كتباً وبحوثاً في الأصول إلى كل من: أصبغ ابن الفرج المصري (ت٢٢٥هـ)، ومحمد بن سحنون القيرواني (ت٢٥٦هـ)، وقاسم بن محمد القرطبي (ت٢٧٨هـ)، والقاضي إسماعيل البغدادي (ت٢٨٢هـ)، ويحيى بن عمر الكناني (ت٢٨٩هـ)، وزكرياء بن يحيى الكلاعي (ت٣٠٠هـ).

وإن كانت مشاركتهم تركز في الأغلب على موضوعات أصولية مفردة هي مثار نزاع وجدل بين الفقهاء، أو مباحث تمثل مجموعة من المشكلات الأصولية التي شغلت بال الفقهاء في ذلك العصر.

وفي القرن الرابع نما علم الأصول، واتسعت آفاقه، وبرزت نظرياته، فظهر إنتاج أصولي متطور ساهم في تحديد ملامح العلم منهجاً وموضوعاً، ونشطت حركة التأليف فيه أكثر من سابقه، فنجد طائفة من المصنفين أمثال: أبي الحسن عمر بن محمد الأزدي (ت٣٢٨هـ)، وأبي بكر محمد ابن الوراق (ت٣٢٩هـ)، وأبي مراون عبد الملك القرطبي (ت٣٣٠هـ)، وأبي الفرج عمر الليثي (ت٣٣١هـ)، وأبي الفضل بكر بن العلاء القشيري (ت٣٤٤هـ)، وأبي عبد الله محمد بن مجاهد الطائي (ت٣٧٠هـ)، وأبي بكر محمد الأبهري (٣٧٥هـ)، وأبي عبد الله محمد بن خويزمنداد (ت حوالي ٣٩٠هـ)، وأبي الحسن بن القصار (٣٩٧هـ)، وغيرهم.

ويزداد التأليف في هذا الفن في القرن الخامس؛ إذ نجد من مؤلفيه أصوليين بارزين أسهموا في رفع صرح العلم، بتوسيع عباراته، وفك إشاراته، وبيان إجماله، ورفع إشكاله، أمثال: الفقيه الأصولي أبي جعفر أحمد الداودي (٤٠٢هـ)، والإمام الأصولي الكبير أبي بكر الباقلاني (ت٤٠٣هـ)، والفقيه القرطبي أبي عبد الله محمد ابن الفخار (ت٤١٩هـ)، والفقيه الأصولي النظار أبي محمد عبد الوهاب البغدادي (ت٤٢٢هـ)، وأبي عمر أحمد الطلمنكي (ت٤٢٩هـ)، وأبي مروان عبد الملك القرطبي المعروف بابن المش (ت٤٣٦هـ)، والأصولي المتمكن أبي الفضل محمد بن عمروس البغدادي (٤٥٢هـ)، ومجدد أصول الفقه في الغرب الإسلامي أبي الوليد سليمان الباجي (ت٤٧٤هـ). وولده أبي القاسم أحمد الباجي (٤٩٣هـ).

وكانت المصنفات الموضوعة في هذا القرن مصادر العلم فيما تلاه من عصور، وأصبحت الأجيال القادمة عالة على إنتاج رواده، أسيرة جهودهم فكراً ومضموناً ومنهجاً.

وتتسع دائرة التأليف في الأصول في القرن السادس، فتسهم فيه طائفة من جهابذة الفكر الأصولي عند المالكية، بوضع لمسات من التهذيب والتتميم والتكميل على صرح العلم، وإضفاء مسحة فنية عليه تمس حسنه ورونقه وجماله. أمثال: الفقيه الأصولي الزاهد أبي بكر الطرطوشي (ت٥٢٠هـ)، والفقيه البلنسي أبي بكر عبد الله اليابري (ت٥٢٣هـ)، وأبي عبد الله محمد المهدي بن تومرت (ت٥٢٤هـ)، والأصولي المتكلم محمد بن المسلم الصقلي (تقريباً ٥٣٠هـ)، والإمام الأصولي المتكلم الطبيب أبي عبد الله المازري (ت٥٣٦هـ)، وعالم الأندلس الكبير القاضي أبي بكر بن العربي (ت٥٤٣هـ)، والحافظ أبي محمد عبد الله الشلبي (ت٥٥١هـ)، والماهر في الأصول والكلام أبي الحسن الفزاري (ت٥٥٣هـ)، والعالم المتفنن أبي الحسن علي بن النعمة (ت٥٦٧هـ)، والعالم المغربي أبي يعقوب يوسف الورجلاني (ت٥٧٠هـ)، وقاضي الجماعة بمراكش أبي الحسن علي بن أبي القاسم المعروف بابن أبي جنون (ت٥٧٧هـ)، وأبي حامد الصغير حسن بن علي المسيلي (ت٥٨٠هـ)، وأبي القاسم عبد الجليل الربعي المعروف بابن الصابوني (ت٥٩٥هـ)، والفقيه الأصولي الفيلسوف الكبير أبي الوليد محمد بن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ)، وأبي عبد الله

محمد بن علي الفندلاوي (ت٥٩٦هـ)، وأبي الحسن علي بن عتيق المعروف بابن مومن (ت٥٩٨هـ)، وأبي بكر محمد بن أبي جمرة المرسي (ت٥٩٩هـ).

ويأتي القرن السابع وقد اكتمل فن الأصول واستوى ونضج، وتفنن العلماء في ابتكار طرق فنية جديدة لصياغة قواعده، تنحو نحو التقنين والحفظ والتعليم، فظهرت ثروة أصولية قيمة مازال أثرها ملموساً في كثير من مصنفات العلم ومدوناته. وهكذا نجد من مصنفي هذا القرن ما يربو على العشرين[1]، نذكر منهم: أبا عبد الله محمد بن إبراهيم الشهير بالأصولي (ت٦١٢هـ)، وأبا محمد جلال الدين ابن شاش (ت٦١٦هـ)، والإمام الأصولي المحقق النظار أبا الحسن علي بن إسماعيل الأبياري (ت٦١٦هـ)، والأصولي المجتهد أبا عبد الله محمد بن المناصف (ت٦٢٠هـ)، والأصولي المتبحر أبا الحسن علي بن محمد ابن القطان الفاسي (ت٦٢٨هـ)، والجمال أبا علي الحسين بن عتيق ابن رشيق (ت٦٣٢هـ)، والأصولي المتبحر النظار أبا عمرو عثمان بن الحاجب (٦٤٦هـ)، والإمام العمدة الأصولي البارع أبا العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، وغيرهم.

ورغم وفرة المصنفات الأصولية في القرن السابع والذي سبقه، فإن القرن الثامن شهد نقلة حقيقية وتطوراً مهماً في علم الأصول؛ حيث تنوعت أساليب البحث ومناهج التاليف فيه، من مختصرات أصولية صيغت بأسلوب دقيق، وعبارة منتقاة، تختزن رصيداً غير محدود من المعارف والمعاني، إلى أنظام لطيفة تذكر المبتدئ برؤوس مسائل الفن، وتحلق بالمنتهي في رحابه الواسعة، إلى تجديد وابتكار في العلم، وطرق أبواب طريفة غفل عنها المتقدمون، فتفتقت عنها عبقرية الإمام المغربي الفذ أبي إسحاق الشاطبي،... كل ذلك مع تحرير مباحث الفن، ودفع الاعتراضات عنها، وربطها بشكل أكبر بفروع الفقه، وتزيينها بحسن العرض والترتيب والتهذيب.

ونعد من مؤلفي هذا القرن أكثر من عشرين، نذكر منهم: الفقيه المتحرر أبا الفتح تقي الدين ابن دقيق العيد (ت٧٠٢هـ)، وأبا العباس ابن البناء المراكشي (ت٧٢١هـ)، وأبا القاسم ابن الشاط السبتي (ت٧٢٣هـ)، والإمام الأصولي المتفنن أبا القاسم محمد بن جزي

---

(١) نستوفي أسماءهم ومصنفاتهم في فهرس مصادر المالكية في الأصول.

الغرناطي (ت٧٤١هـ)، والأصولي المحقق النظار أبا عبد الله محمد بن أحمد الشريف التلمساني (ت٧٧١هـ)، والأصولي المنطقي الفحل أبا زكرياء يحيى الرهوني (ت٧٧٣هـ)، والأصولي الجهبذ البارع أبا إسحاق الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، وغيرهم.

ويطلع القرن التاسع والناس مازالوا مولعين بالمختصرات والمتون والأنظام شرحاً وتعليقاً وتنكيتاً ودرساً، خاصة تلك التي استحوذت على اهتمام طلبة العلم والعلماء منذ ظهورها، مثل: مختصر ابن الحاجب الأصلي، وتنقيح القرافي، وجمع الجوامع لابن السبكي، فظهر مؤلفون جدد نذكر منهم: أبا عبد الله محمد بن عرفة الورغمي (٨٠٣هـ)، وأبا زيد عبدالرحمن ابن خلدون (٨٠٨هـ)، والأصولي البحاثة أبا العباس حلولو (ت٨٩٨هـ)، والمحقق أبا العباس أحمد بن زكري التلمساني (ت٨٩٩هـ)، والأصولي المطلع أبا علي حسن الشوشاوي (ت٨٩٩هـ)، وغيرهم.

وفي القرن العاشر نجد العناية مازالت موجهة إلى شرح المتون والمنظومات، مع فتور في الهمم، وتعلق بكتب السابقين، وغياب للتجديد والإبداع. وكان من جملة من ساهم في التأليف في هذا القرن: أبو الحسن علي بن قاسم الزقاق (ت٩١٢هـ)، والأصولي المتفنن أبو عبد الله محمد الحطاب (٩٥٤هـ)، والمحقق ناصر الدين اللقاني (ت٩٥٨هـ)، والحاج أحمد أقيت (ت٩٩١هـ)، وغيرهم.

وتستمر العناية ببعض المتون في القرن الحادي عشر حواشي وطرراً وتقاييد ومجالس مذاكرة، دون أن يرى الباحث تاليفاً مستقلاً مبتكراً في الفن يعيد إلى الأذهان إبداعات القرون المتقدمة. وكان ممن عني بالفن في هذا القرن وألف فيه: أبو العباس الحارثي الدلائي (ت١٠٥١هـ)، وأبو عبد الله محمد المرابط الدلائي (ت١٠٨٩هـ)، وأبو عبد الله محمد بن سليمان الروداني (ت١٠٩٤هـ)، وآخرون.

وترتفع وتيرة التأليف في الفن في القرن الثاني عشر دون أن ترتفع الهمم عند الكثيرين إلى أكثر من وضع حواش وتقاييد على بعض الشروح والمتون، لاسيما شروح متن ورقات إمام الحرمين، وجمع الجوامع لابن السبكي، مع التركيز على قضايا أصولية شغلت بال العلماء في ذلك العصر، فتصدوا لها بالتحرير والتحقيق والتدقيق. وكان ممن عالجوا

التأليف في هذا القرن: المتبحر في المعقول والمنقول أبو علي الحسن اليوسي (ت١١٠٢هـ)، والبحر الزخار، المتيقن في المعقول والمنقول، أبو العباس أحمد بن مبارك السجلماسي (ت١١٥٥هـ)، وأبو عبد الله محمد جسوس الفاسي (ت١١٨٢هـ)، والمحقق أبو زيد عبدالرحمن البناني (ت١١٩٨هـ)، وغيرهم.

ويزداد الفتور في كتابات الفن في القرن الثالث عشر، فلا تكاد تلمح إلا عاكفاً على متن ينظمه، أو متعلقاً بنظم ينثره، وكان من هؤلاء: علامة شنقيط عبد الله الغلاوي (ت١٢٠٧هـ)، وأبو عبد الله الشفشاوني (ت١٢٣٢هـ)، والأصولي البياني البارز عبد الله ابن إبراهيم الشنقيطي (١٢٣٥هـ)، وغيرهم.

وفي القرن الرابع عشر نشهد ازدهاراً في فن الأصول من حيث التصنيف، إذ تجاوز الكاتبون في موضوعاته العشرين[١]، دون أن تخرج كتاباتهم عن وضع حواش وتعليقات وطرر على كتب صمدت بأصالتها عبر القرون، وشغلت الناس – ومازالت – بما تحويه من تحرير وتحقيق وقوة في المنهج، فصارت عمدة أهل الأصول في القرون المتأخرة، ويصدق هذا على ورقات الإمام، وتنقيح القرافي، وجمع الجوامع وشروحه، وموافقات الشاطبي.

وبعد، فلعل من غير المقبول علمياً بعد هذا العدد الذي أحصيناه من مؤلفات المالكية في الأصول أن يرفع أحد عقيرته باتهام المالكية بالقصور وضعف النظر وقلة العطاء في فن الأصول؟!

٤ - قراءة تقويمية لهذا الإسهام:

لست بمستطيع في هذه العجالة من الوقت، الوفاء بتقديم دراسة تقويمية لإسهامات المالكية في علم الأصول في إحساس بامتداد جذورها في الماضي، وسعة موضوعاتها ومجالاتها ومناهجها، فضلاً عما لا يزال يشغلني من تقصي مزيد من مدوناتهم في الأصول، واستكمال المراجعات والمقابلات في ثناياها.

وعليه، فلا يعدو الأمر – والحالة كما وصفت – تسجيل ملاحظات وارتسامات بدت لي وأنا أستعرض هذا التراث الضخم كماً وكيفاً، مطبوعاً ومخطوطاً، عبر عصوره المختلفة.

---

(١) ترد أسماؤهم مع مصنفاتهم في فهرس مصادر المالكية في الأصول قريباً.

الملاحظة الأولى: إسهام في إرساء قواعد العلم (الرواد المؤسسون)

وضع المالكية في علم الأصول مصنفات تعتبر لبنات أساسية في صرح الفن، وحجر الزاوية في إنضاج مبادئه، وتحرير مسائله، وإرساء دعائمه، نالت قبول أهل العلم في كل الأزمان، وظلت محل عنايتهم تدريساً واختصاراً وشرحاً ونقلاً وتعليقاً، وكانت – وما تزال– من مصادر الفن ومدوناته الأساسية التي لا غنى لطالب الأصول عنها.

وإذ يتعذر تتبع وتقويم هذه المصنفات في مسارها الطويل، فإننا نجتزئ منها بنماذج دالة على المراد.

١- الباقلاني وكتابه (التقريب):

يعلم المتبعون لتدوين علم الأصول أن أول مدون – بعد رسالة الإمام الشافعي – جامع أشتات مباحث أصول الفقه هو كتاب (التقريب والإرشاد) للقاضي المالكي أبي بكر محمد ابن الطيب الباقلاني (ت٤٠٣هـ)[١]، إذ لم يتقدم عليه من فرسان الأصول إلا القليل، وحتى من تقدمه منهم اقتصر نشاطه إما على شرح الرسالة، أو التاليف في مباحث أصولية مفردة. ولذلك قلما يجد الباحث في كتابه ذكراً لكتب المتقدمين، ولا لأسماء العلماء إلا نادراً. فكان كتابه مصدراً أساسياً في الفن، اعتمده العلماء في كل الأعصار، ووجد فيه المؤلفون على طريقة المتكلمين مادة خصبة طرزوا بها مؤلفاتهم، وفتحوا بها مغلقات العلم وإشكالاته. فكل من كتب في الأصول أو في علم شرعي له صلة بمباحثه إلا واستفاد منه، ونقل آراء مؤلفه في مقام البيان والمناصرة والاحتجاج.

فـ(التقريب والإرشاد) أجل كتاب صنف في أصول الفقه مطلقاً[٢]. ويكفي لتصوير قيمته وأثره في بلورة قواعد الفن، حضوره المستمر في الثقافة الأصولية أعلاماً وفكراً وإنتاجاً. إذ نسج على منواله، وجرى على أسلوبه، وحاذى طريقه، وخلد نقوله أساطين

(١) نقرر هذا دون أن نغفل كتاب (الفصول في الأصول) لأبي بكر أحمد بن علي الرازي الجصاص (ت.٣٧٠هـ) الذي الفه ليكون مقدمة لكتابه (أحكام القرآن)، فهو أيضاً جامع لمباحث الأصول، إلا أن كتاب الباقلاني كان أوسع منه وأشمل.

(٢) البحر المحيط: ١/ ٨.

الفكر الأصولي على منهج المتكلمين، كالجويني، والغزالي، والفخر الرازي، والسيف الآمدي، وأمثالهم. ومازال الكنز الثمين، والمصدر الثر، والملاذ الأمين للباحثين والمتعطشين للمعرفة الأصولية.

ولا غرو، فالباقلاني راسخ القدم في علم الأصول، طويل النفس في المناظرات، قوي الحجة والذكاء، واسع العلم والحفظ، قال أبو بكر الخطيب: «كل مصنف ببغداد، إنما ينقل من كتب الناس، إلا القاضي أبا بكر، فإن صدره يحوي علمه وعلم الناس»[١].

وإسهامه في تحرير قواعد الأصول يلهج به المتقدم والمتأخر، ويشيد به الموافق والمخالف. قال البدر الزركشي: «وجاء من بعده - أي الإمام الشافعي - فبينوا وأوضحوا، وبسطوا وشرحوا، حتى جاء القاضيان: قاضي السنة أبو بكر بن الطيب، وقاضي المعتزلة عبد الجبار، فوسعا العبارات، وفكا الإشارات، وبينا الإجمال، ورفعا الإشكال. واقتفى الناس بآثارهم، وساروا على لاحب نارهم، فحرروا وقرروا وصوروا...»[٢].

ب- جهود القاضي عبد الوهاب:

كان القاضي عبد الوهاب من ثمار المدرسة المالكية ببغداد. هذه المدرسة التي تميزت في مسيرتها العلمية باتجاهها أكثر إلى تأصيل الأصول، وتقعيد القواعد، وتحرير الدلائل، فاصطبغ روادها بهذا النهج بدءاً بالقاضي إسماعيل، ومروراً بأبي بكر الأبهري، وانتهاءً بالقاضي عبد الوهاب. وكان لهذا الأخير جهود أصلية مباركة، من أهمها: (الملخص) و(الإفادة) و(المقدمة في أصول الفقه). وهي وإن ضاعت - فيما أعلم[٣] - فإن مادتها كلاً أو بعضاً ماثلة في مدونات الأصول بعده[٤]، تمد المالكيين وغيرهم من أرباب المذاهب الأخرى بزاد أصولي مكين، ما زالت أصداؤه تتردد في مصادر الفن ومراكز تدريسه وتداوله.

---

(١) المدارك: ٧/٤٧.

(٢) البحر المحيط: ١/٦.

(٣) طبعت منها نصوص مع (المقدمة في الأصول) لابن القصار.

(٤) مثل: شرح تنقيح الفصول للقرافي، ونفائس الأصول له، والبحر المحيط للزركشي، والرد على من أخلد إلى الأرض للسيوطي، وإرشاد الفحول للشوكاني.

ج- إسهام أبي الوليد الباجي:

أثرى أبو الوليد الباجي المكتبة الأصولية المالكية الأصلية بمؤلفات نفيسة أمدت الفكر الأصولي المالكي بمقومات جديدة في التصور والمنهج والعطاء، بدءاً بموسوعته (إحكام الفصول) ثم (المنهاج) ثم (الإشارات) ثم (الحدود).

وأوفاها موضوعاً ومنهجاً (إحكام الفصول) الذي نهج في صياغة مباحثه طريقة أقرب إلى طريقة الفقهاء منها إلى طريقة المتكلمين، فهو وإن كان متكلماً حاذقاً على طريقة الأشاعرة إلا أن طريقته في هذا الكتاب «أمس بالفقه وأليق بالفروع، لكثرة الأمثلة منها والشواهد، وبناء المسائل فيها على النكت الفقهية»[١].

كما أن الهم الذي يحدوه هو تعليم فقهاء المالكية بالغرب الإسلامي طريقة الجدل لمذهبهم، والانتصار له، خاصة بعد ما لحقهم من أذى على يد خصم مجادل عنيف، هو أبو محمد بن حزم رحمه الله. ولهذا كان الكتاب مشبعاً بالتحليل والتحرير والشمول والتوسع والدقة، فكان موسوعة في الخلاف الفقهي والأصولي أكثر منه كتاب ذب عن المذهب، أو مختصر في صناعة الجدل.

والباجي من الأفذاذ الذين كانوا وراء إشاعة نوع من التفتح داخل المدرسة المالكية بالغرب الإسلامي، أفضت ببعض أقطابها إلى الاجتهاد المذهبي، الذي سيبلغ ذروته على يد أعلام مثل: ابن رشد الجد، والحفيد، وابن العربي، والمازري، وعياض، وغيرهم. وذلك بفضل ثقافته الأصولية الجدلية الشاسعة التي تلقاها في المشرق، ففتح بمشروعه المعرفي في الدرس والتأليف والمناظرة نهجاً جديداً يتسم بدقة العرض، وتحرير النزاع، والانتصار للحق، ومحاجة المخالف، ودفع اعتراضاته بالدليل والحجة والبرهان، ويبتعد عن النهج التقليدي المشبع بأدب المسائل والأجوبة والنوازل والأحكام والوثائق التي يزخر بها التراث المالكي في هذه المرحلة.

فكان إذن بحق، مجدد علم الأصول في هذه الفترة. وقد أشار ابن العربي إلى التغيير الإيجابي الذي مس البلاد بعودة الباجي وأمثاله من المشرق بقوله: «ولولا أن طائفة نفرت

(١) مقدمة ابن خلدون: ٤٥٥.

إلى دار العلم، وجاءت بلباب منه، كالأصيلي، والباجي، فرشت من ماء العلم على هذه القلوب الميتة، وعطرت أنفاس الأمة الذفرة، لكان الدين قد ذهب»[١].

د- ابن الحاجب ومختصره الأصلي:

تجمع المصادر التي ترجمت لابن الحاجب أنه كان بارعاً في العلوم الأصولية، وتحقيق علم العربية، وإتقان مذهب مالك، متبحراً ثقةً ديناً[٢]. تضلع في علوم عصره، وشرب ثقافته المائلة إلى التقنين والتعليم. فكان من عمالقة الصناعة المنطقية التي استحوذت على طرائق التأليف في ذلك العصر. ويبدو ذلك جلياً في مصنفاته النحوية والفقهية والأصولية. ففي الأصول يعتبر من الدعاة المخلصين لمزج الفقه بالمنطق بإيراده الأشكال المنطقية في مقدمة مختصريه الكبير والصغير.

رزق السعد في تصانيفه، فشرقت وغربت، وانتفع الناس بها، واعتنوا بشرحها. صنف في أصول الفقه مختصراً، ثم اختصره في (المنتهى الأصولي). وكان هذا الأخير كتاب الناس شرقاً وغرباً[٣]. احتبلوا به، وقابلوه بحفاوة بالغة، وإعجاب شديد، لما فيه من غزارة العلم، وتحرير اللفظ، وتنقيح المعنى، فتنافس العلماء في حفظه، وتسابقوا إلى شرحه[٤]، وسعوا في حل مشكلاته وفتح معضلاته، وتقرير معاقده، وتحرير قواعده، ودفع الشبهات الواردة على مقاصده[٥].

وكان كتابه وما وضع عليه من شروح، مكسباً ثميناً للفكر الأصولي في مختلف مدارسه. تشبعت بأفكاره أعلام الفن، واصطبغ نشاطهم بأثره أسلوباً ومنهجاً، لا سيما في صناعة الحدود والتعريفات، التي كان ابن الحاجب فارسها المبرز، حتى وصف بأنه كان أعلم

---

(١) العواصم من القواصم: ٣٦٧.

(٢) انظر: الذيل على الروضتين: ١٨٢، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٥٠، البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٩٧، بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤، الديباج: ٢/ ٨٦.

(٣) الديباج: ٢/ ٨٨.

(٤) تجاوزت شروحه الثلاثين. انظرها في كشف الظنون: ١٨٥٣، بروكلمان: ٥/ ٣٣٥-٣٤٠.

(٥) بيان المختصر: ١/ ٧، تحفة المسؤول: ١/ ١٢٦.

بصناعة التأليف[١]. ومازال كتابه معتمد القوم في الأصول، ينطلقون من مادته في دروسهم ومذاكراتهم وأبحاثهم، ولم تنقطع العناية به منذ أن وضعه مؤلفه إلى يوم الناس هذا.

هـ- القرافي وجهوده الأصولية:

نعت أبو العباس القرافي عند مترجميه بشيخ المالكية في وقته، الإمام المتبحر، ذي العقل الوافي، والذهن الصافي، المبرز على النظار، الجامع للفنون، المحرز قصب السبق في المعقول والمنقول. صنف فأبدع، وألف فأمتع، تحلت مصنفاته كلها بالابتكار والتميز، لغة وأسلوباً، وبحثاً وتنقيباً، ونخلاً وتحقيقاً، وجمعاً وتنسيقاً، حتى ألزمت البعيد والقريب بالإذعان لإمامته. ولو لم يكن له من التآليف سوى كتابه (الفروق) لكان دليلاً على إمامته، وابتكاراً جديداً في العلم لم يسبق إلى مثله، ولا أتى أحد بعده بشبهه. فكيف ومؤلفاته في مختلف الفنون تزخر بالنفائس والدرر.

ففي مجال علم الأصول تفتقت عبقريته عن كتب قيمة، وأبحاث محررة، تأسى به الناس فيها فكراً وعلماً وتاليفاً ومنهجاً.

أشهرها وأضخمها (نفائس الأصول في شرح المحصول) شرح به كتاب المحصول للرازي. فتألق فيه وأفاد، وارتاد مجالات أهل النظر، وآفاق أرباب البصائر، فيما طرزه به من مباحث نفيسة، وتنبيهات بديعة، وتحريرات لطيفة، وأجوبة ذكية على إشكالاته الواردة.

وأوسطها (تنقيح الفصول وشرحه) الذي صنعه ليكون مقدمة لكتابه الحافل (الذخيرة في الفقه). «فإنه قد جمع فيه فوائد عزت عن أن تسام، واستوعب مسائل أصول الفقه بما ليس وراءه للمستزيد مرام»[٢] فأثار بذلك فضول العلماء وحرك هممهم إلى استكناه أسراره، واستجلاب درره، واقتناص شهابه، ورفع حجابه، فتعقبوه بالشرح والتحشية ومازالوا، إذ لم تزل آثار شرائده غير مستقصية، وتحصيل فوائده غير مستكملة.

(١) وصفه بذلك ابن قطرال كما في نفح الطيب: ٥/٢٢١.

(٢) حاشية التوضيح والتصحيح: ١/٣.

ناهيك عن (العقد المنظوم في الخصوص والعموم) الذي فتح به للمالكية باباً من البحث الأصولي العميق، الجامع بين اللغة والنحو، قيم للغاية، فريد في بابه، ملأه الشهاب بكثير من آرائه الأصولية الخاصة، ودافع عنها، أو عن رأي المذهب فيها، وسجل فيه مناظرات وقعت بينه وبين بعض كبار الشافعية، فجاء في قمة أبحاث الشهاب في موضوع الخصوص والعموم.

وقل مثل هذا وأكثر في (الفروق) و(الإحكام في تمييز الفتاوى عن الأحكام) وغيرهما من مصنفات الشهاب.

و- إبداع الإمام الشاطبي:

بعث الإمام الشاطبي بإبداعه كتاب (الموافقات) في الفكر الأصولي السني بمختلف مدارسه روحاً جديدة، ونفساً قوياً، يعيد إليه وظيفته الأساسية التي كادت أن تضيع في بحوث المتأخرين. هذه الوظيفة المتمثلة في كون هذا العلم وضع أساساً ليكون منهجاً قويماً لفهم النصوص الشرعية فهماً سليماً.

فأحيا بهذا المؤلَّف المخترع علماً جديداً، وهو علم مقاصد الشريعة، أو ما يسمى حديثاً بفقه المقاصد. هذا الفقه الذي وصفه ابن القيم بأنه الفقه الذي يدخل على القلوب بغير استئذان. ولاشك أن إحياءه عمل ضروري لتجديد الفقه، وتقوية دوره ومكانته.

ألقى هذا المؤلَّف نوراً كاشفاً في طريق دراسة الفقه وأصوله، أضاء للسالكين بعده المعالم الصحيحة المحققة لمقاصد الشريعة: فأضاف - رحمه الله - بذلك إلى أصول الفقه ومؤلفاته بياناً إبداعياً في علم المقاصد، كان حظه من العناية في مؤلفات السابقين قليلاً وضئيلاً. إذ ألقى الإمام الغزالي نواة هذا العلم في (مستصفاه) ثم قام الشاطبي باستنبات هذه النواة في (موافقاته) خير استنبات، حتى أصبحت على يديه حديقة وارفة الظلال.

فكان الشاطبي المجدد لهذا العلم، والنجم الساطع الذي يستضاء به في بحوث أصول الشريعة ومقاصدها، وبدر الدجى الذي توضح به المحجة، وتقام على أساسه الحجة.

الملاحظة الثانية: المالكية وأصول الشافعية (الرواد الشراح)

ثمة مؤلفات أصولية شافعية في القمة، استكمل فيها أصحابها مباحث الفن بأسلوب

محرر قويم، فلقيت استحسان العلماء وإعجابهم قديماً وحديثاً، حتى أضحت تنعت في مناهج التأليف الأصولي بأصول طريقة المتكلمين[١]، وما جاء بعدها إنما كان تلخيصاً لها، ونسجاً على منوالها.

يأتي على رأس هذه المصنفات (البرهان في أصول الفقه) للجويني، و(المستصفى من علم الأصول) للغزالي. ودونها في الاعتبار والقبول والتقدم (الورقات) للجويني، و(جمع الجوامع) لأبي نصر تاج الدين السبكي (٧٧١هـ).

أعجب المالكية بهذه المصنفات، وملأت منهم السمع والبصر والفؤاد جميعاً، واحتلت من اهتمامهم محل السواد من العين، والروح من الجسد، وأيقنوا أن من اشتغل بها يحصل له من الأهلية والاستعداد ما لم يحصل لمن اشتغل بغيرها، فاحتفوا بها وأغنوا مادتها شرحاً وتهذيباً وتتميماً.

١ - برهان الجويني وشروحه:

كانت لإمام الحرمين الجويني مكانة مرموقة عند المالكية، فهو الإمام الفقيه الأصولي النظار، طود من أطواد الأشاعرة، وصدر من صدور الأصوليين، شغل الناس بآرائه ونظرياته زمناً وما زال. وكان كتابه البرهان الذروة في الفن، لأنه وضعه على أسلوب مبتكر، لم يقتد فيه بأحد حتى سماه ابن السبكي لغز الأمة «لما فيه من مصاعب الأمور، وأنه لا يخلي مسألة عن إشكال، ولا يخرج عن اختيار يخترعه لنفسه، وتحقيقات يستبد بها»[٢].

تعلق به المالكية، وأقبلوا عليه شرحاً وتعليقاً، وأثنوا عليه ثناء المرتوي من منهله، العاب من بحر علمه الغزير النمير. شرحوه دون الشافعية، وكانوا هم أحق به وأهله، حتى إن ابن السبكي تعجب من تقاعس الشافعية، وفتور هممهم عن الوفاء بحقه، وهو أحد مفتخراتهم، اسمع إليه يقول: «وهذا الكتاب من مفتخرات الشافعية، وأنا أعجب لهم، فليس منهم من انتدب لشرحه، ولا للكلام عليه إلا مواضع يسيرة تكلم عليها أبو المظفر

---

(١) انظر: مقدمة ابن خلدون: ٤٥٥ .

(٢) طبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٩٢ .

السمعاني في كتابه القواطع وردها على الإمام. وإنما انتدب له المالكية، فشرحه الإمام أبو عبد الله المازري شرحاً لم يتمه، وعمل عليه أيضاً مشكلات. ثم شرحه أيضاً أبو الحسن الأبياري من المالكية. ثم جاء شخص مغربي يقال له الشريف أبو يحيى، جمع بين الشرحين، . . . »(١).

كان أبو عبد الله المازري من أكثر المالكية اعتناء بالجويني، وإعجاباً بكتابه البرهان. وهذا ما دفعه إلى شرحه وتدريسه. وقد وصف صاحبه بأنه «من المطلعين على أسرار الفقه والطرق الفقهية»(٢)، ولم يمنعه هذا الإعجاب من إبداء اعتراضات عليه، وأن ينتقده فيما يرى أنه خالف فيه الصواب.

وكان أبو الحسن الأبياري أيضاً ممن استهواه البرهان، ومكانة مصنفه من العلم، فأعرب عن ذلك في مقدمة شرحه بقوله: «وقد رأيت كتاب الشيخ الإمام إمام الحرمين رحمةالله عليه الملقب بالبرهان من أجل ما صنف في أصول الفقه، لمكان مصنفه من العلم، وحرصه على التحقيق، وميله عن التقليد، وإضرابه عن التطويل والتكرار، وانصرافه في الاستدلال عن الخيالات البعيدة، والاستدلالات الركيكة، مع فصاحة في اللفظ واختصار، واعتناء بالمعنى وعدم انتشار. . . »(٣).

تلك هي مقومات البرهان التي حببته إلى أبي الحسن، ودفعته إلى وضع شرح عليه. ومع منزلته الكبيرة عنده، فإنه لا يسلم لمؤلفه بكل ما يقرر، بل كثيراً ما تراه يعترض على ما يراه غير صحيح، أو يحتاج إلى توضيح أو تعديل وبأسلوب سلس متين، بعيد عن التكلف والحشو، والقدح والتجريح.

٢- مستصفي الغزالي وشروحه:

يعتبر أبو حامد الغزالي الأصولي الحاذق الماهر، الفقيه الفيلسوف المتكلم الحر، الناقد البصير، دائرة معارف عصره. وكتابه (المستصفى) عمدة في بابه، أودعه سر الفن وقانونه، فجاء نموذجاً متميزاً في التأليف، قمة في النضج والإبداع، مدونة وافية لآراء من تقدمه.

---

(١) الطبقات الكبرى: ٥/١٩٢ .

(٢) إيضاح البرهان: ٢٩ .

(٣) التحقيق والبيان في شرح البرهان – الورقة ٢ من الجزء الأول.

عرف له الناس هذه المزايا، فتعلقوا به أشد التعلق، وافتتنوا به أيما افتتان. فاختصره بعضهم، وشرحه البعض الآخر، كما جعله البعض موضع نظر ومناظرة. وكان للمالكية في هذه الجوانب الحظ الأوفر.

فمن نفائسهم في معالجة نص المستصفى، كتاب (الضروري في أصول الفقه) أو مختصر المستصفى لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ)، حيث يكشف بوضوح أن ابن رشد تعامل مع النص الغزالي في ميدان المنهجية الأصولية تعامل مهذِّب ومتمم ومكمل.

صرح في مقدمة المختصر بأنه توخى أن يثبت لنفسه «على جهة التذكرة من كتاب أبي حامد الغزالي رحمه الله في أصول الفقه الملقب بالمستصفى جملة كافية بحسب الأمر الضروري في هذه الصناعة»[١]، جارياً في ذلك «على عادة المتكلمين في هذه الصناعة»[٢]، غير قاصد إلى تقليل ألفاظه، وحذف ذيوله، وإنما هو مخترع من جهة التتميم والتكميل[٣].

فمختصر المستصفى وإن كان من صنف المختصرات التي وضعها ابن رشد في بداية حياته العلمية، إلا أنه يتميز فيه بجرأة فكرية قوية، واستقلال في اتخاذ المواقف واضح، وصرامة منطقية دقيقة. ولعل هذا التميز هو ما جعله يسميه بالمخترع.

ومظاهر الاختراع فيه متعددة، أقواها دعوته إلى تخليص أصول الفقه من المنطق، ومن متعلقات علم الكلام. وصرامته الشديدة في ربط الاستنباط الفقهي بالأصول، ونقده القوي للممارسات الاجتهادية عند فقهاء عصره، وابتعاده عن مضمون المستصفى إلى درجة لا يمكن معها أن يعد عمله اختصاراً بقدر ما يمكن أن ينظر إليه كمناظرة ومناقشة.

لم يكن ابن رشد إذن مختصراً، ولا منتصراً لمذهب مالك، أو لمالكية عصره، بل هو أصولي متمكن، يعبر عن استقلال فكري، وتصور خاص لعلم الأصول، ينأى عن متاهات المنطق والكلام.

---

(١) الضروري: ٣٤.

(٢) الضروري: ٣٤.

(٣) انظر: ص١٤٦ من الضروري.

ومن هذه النفائس أيضاً: (لباب المحصول في علم الأصول) لشيخ المالكية في وقته، أبي علي الحسين بن عتيق المعروف بابن رشيق (ت٦٣٢هـ).

رأى كتاب (المستصفى) من المصنفات الجليلة في الفن، لأن أبا حامد «جمع فيه بين الترتيب والتحقيق، وعذوبة اللفظ وصواب المعنى، مع الاحتواء على جميع مقاصد العلم»[١] فقصد إلى تلخيص معانيه، وتحرير مقاصده ومبانيه.

وكون ابن رشيق ذا شخصية أصولية فقهية مستقلة، جعلت عمله لم يقتصر على تقليل حجم المستصفى، بل خاض في مقاصد الفن بأبلغ لفظ، وأدل منظوم، مع مناقشات وتحقيقات وترجيحات وتصحيحات وإضافات يسرت لقارئه الوقوف على مجامع الكتاب ومبانيه، والظفر بأسراره ومقاصده، مشيراً إلى هذا بقوله: «وقد مخضناه فاحرزنا زبده، والغينا زَبَدَه، وأضفنا إليه من النكت والتحقيق ما يستقل به الشادي، ويعتمد عليه المنتهي، مع لين في اللفظ لا يصعب معه الحفظ، وتقريب في المعنى لا يتعذر معه الفهم»[٢].

هذا، وإن اختيار المالكية لبعض مصادر الشافعية في الأصول، واعتناءهم بها شرحاً وتلخيصاً، لم يكن عن ضعف في الفن - كما يتوهم البعض - أو قصور في مجاراة القوم في هذه الصناعة. وإنما يدل ذلك منهم على بعد في النظر، واستقامة في الفكر، وإدراك لمقاصد العلم، فانصرفوا إلى تلك الأمهات، وتولوها بالتهذيب والتتميم والتقويم، فجاءت أبحاثهم عليها غاية في التحرير والتوضيح والتصحيح والتنقيح. وكانوا وراء خلودها وانشغال الأجيال بها في كل زمان ومكان.

ثم إنهم لم يكونوا بدعاً في هذا، بل رأينا من الشافعية والحنفية من تولى كتب المالكية في الأصول بالشرح والبيان[٣]. ولم يكن في ذلك أي انتقاص، فالعلم رحم بين أهله، مشاع بين أفراد الأمة، يتعاونون في تعلمه وتعليمه، قاصدين جميعاً إلى نفع أجيال

---

(١) لباب المحصول: ١/١٨٨.

(٢) لباب المحصول: ٢/٧٥٠.

(٣) انظر: الشافعية الذين شرحوا مختصر ابن الحاجب الأصلي في كشف الظنون: ١٨٥٣، بروكلمان: ٥/٣٣٥-٣٤٠.

الأمة. ولذلك سارت كتب الشافعية والمالكية والحنابلة والمعتزلة على نمط متقارب في التبويب والتنظيم غالب عليه اسم طريقة المتكلمين.

ثم ما بالنا ننسي أن «الخلاف بين المالكية والشافعية يكتسي طابعاً داخلياً، لأنه قد سبق الإمام الشافعي أن كان من تلامذة الإمام مالك. واعتاد مؤرخو المذهب المالكي أن يضعوا ترجمة الشافعي بين علماء المذهب. وقد التقى المذهبان فيما بعد تحت راية العقيدة الأشعرية، والتقت آراؤهما في علم الكلام، ونشأ عن ذلك تقارب الآراء في الأصول حتى أصبح نوعاً من توحيد مادة أصول الفقه عند أهل السنة»(١).

الملاحظة الثالثة: الاقتصاد في الصناعة الأصولية

أدرك المالكية مبكراً أن أصول الفقه هي الآلة المنطقية التي يضبط بها الفقيه الأحكام والفتاوى وتمكنه من فهم النص الشرعي فهماً سليماً متيناً. أي أنه من علوم الآلة. وعلوم الآلة مقدمات ممهدات للمعارف والفنون. ولم يخوضوا فيه على أنه العلم النظري ولا العلم العملي. وقد وطنوا أنفسهم على هذا، وتجلى أثره عندهم في:

أ- الاكتفاء بالضروري في الصناعة الأصولية، والاقتصار على الحاجة الملحة فيها. فنرى مؤلفاتهم في الفن، سواء كانت مستقلة أم غير مستقلة، تسعى في معظمها إلى تحقيق غايتين:

الأولى: خدمة المذهب بتأصيل مسائله، وتحرير دلائله، واستخلاص مبادئه، وإحكام قواعده. وفي هذا الإطار تدخل جهود القاضي إسماعيل، والأبهري، وابن القصار، والقاضي عبد الوهاب، والباجي، والمازري، وعياض، وابن العربي، والقرطبي، والقرافي.

الثانية: دفع الزعم الذاهب إلى أن المالكية لم يجاروا أقطاب الفن، ولم يضربوا فيه بعمق، خاصة في مجال التأليف. وهذه الغاية في الحقيقة قاصرة على بعض المالكية الذين كانوا في أعصار أحكم فيها التقليد طوقه على علوم الاجتهاد. فهذا أبو زكرياء الرهوني (ت٧٧٢هـ) يقول في مقدمة شرحه لمختصر المنتهى: «وأرجو أن يكون شرحاً يذهب وصم

(١) مدخل إلى أصول الفقه المالكي، ولد أباه ص٢٢-٢٣.

العجز عن الأصحاب، ويتتبين منه أصول الفقه على مذهب إمام صاحب الكتاب، يعول المالكية في أصولهم عليه، وتنحل أغراض المؤلف إليه...»[١].

وفي العصر المتأخر نجد العلامة القيرواني الشيخ محمد جعيط يشير إلى قريب من هذا بقوله: «وقد فشا عندنا بالجامع الأعظم في الديار التونسية تعاطي المالكية لأصول السادة الحنفية والشافعية. والسر في ذلك عدم وجود الكتب المؤلفة في أصول مذهب مالك، ولم يجر عندنا بحرها العباب، ولم يوجد منها سوى تنقيح العلامة الشهاب،... طمحت أنفسنا في تعليق عليه أنقل فيه كلام المحققين من أهل الأصول...»[٢].

ب- أن طائفة منهم وضعوا كتباً في الأصول لتكون مقدمة لموسوعاتهم الفقهية وفاء بما يحتاج إليه من يقرأ فيها. فألف ابن القصار (مقدمته) لتكون عوناً لقارئ كتابه (عيون الأدلة في مسائل الخلاف بين فقهاء الأمصار)[٣]، والقرافي (تنقيحه) ليكون مقدمة أولى لكتابه (الذخيرة في الفقه)[٤]، وابن جزي (تقريبه) ليضرب ابنه محمد في الأصول بسهم، وينشط لدرسه وفهمه[٥]، والشريف التلمساني (مفتاحه) ليجمع فيه من بديع الحقائق، ورفيع الدقائق نكتاً وعلماً[٦]، والقرافي (منتهاه) ليكون مختصراً يسقي غلل الصادين، ويشفي علل المحتاجين[٧]. وهكذا يقتصدون في تناول مباحث العلم، ويصرفون الجهود إلى ما تسد به الحاجة، صوناً للطاقات، وحفظاً للأوقات، واجتناباً للتطويل والإملال. ولا يذكرون من المبادئ إلا ما كان لذكره مزيد فائدة، وينتفع به انتفاعاً قائماً، فيغلب على كتبهم الوفاء بما يحتاج إليه من صميم علم الأصول، مع الإعفاء من التطويل المضجر، والاختصار المجحف.

---

(١) تحفة المسؤول: ١/١٢٧.
(٢) منهج التحقيق والتوضيح: ١/٣.
(٣) المقدمة في الأصول: ٤.
(٤) شرح تنقيح الفصول: ٢.
(٥) تقريب الوصول: ٨٨.
(٦) مفتاح الوصول: ٢٩٧.
(٧) منتهى الوصول: ٣.

ج- تجريد أصول الفقه من متعلقات خارجة عنه، وعلى رأسها الأبحاث المنطقية والكلامية واللغوية، مما لا ينبني عليها شيء من الفقه.

ولهذا دعا بعض أئمة المالكية إلى تخليص العلم منها، فنرى فيلسوف قرطبة يعترض على مزج أصول الفقه بالمنطق في مختصره للمستصفى، ويتجاهل مقدمة (المستصفى) التي خصصها أبو حامد للمنطق، ويبرر تجاهلها بقوله: «وأبو حامد قدم قبل ذلك مقدمة منطقية زعم أنه أداه إلى القول في ذلك نظر المتكلمين في هذه الصناعة،... ونحن فلنترك كل شيء إلى موضعه، فإن من رام أن يتعلم أشياء أكثر من واحد في وقت واحد لم يمكنه أن يتعلم ولا واحداً منها»[1]. للمنطق موضعه إذن، ولأصول الفقه موضعها.

ويحسم أبو إسحاق الشاطبي في هذه المسألة بوضع قاعدة نفيسة يقول فيها: «كل مسألة مرسومة في أصول الفقه لا ينبني عليها فروع فقهية، أو آداب شرعية، أو لا تكون عوناً في ذلك، فوضعها في أصول الفقه عارية. والذي يوضح ذلك أن هذا العلم لم يختص بإضافته إلى الفقه إلا لكونه مفيداً له، ومحققاً للاجتهاد فيه، فإذا لم يفد ذلك فليس بأصل فيه»[2].

وبناء على هذا يخرج عن أصول الفقه كثير من المسائل التي تكلم عليها المتأخرون وأدخلوها فيه؛ كمسألة ابتداء الوضع، ومسألة الإباحة هل هي تكليف أو لا؟ ومسألة لا تكليف إلا بفعل، ومسألة المعدوم، وغيرها من المسائل الدقيقة في النحو والبلاغة والتصريف.

الملاحظة الرابعة: اتسام جهود المالكية في الأصول بالاستقلال والتحرير والواقعية

يغلب على إنتاج المالكية في علم الأصول استقلال في الفكر، وتحرر في الرأي، واعتداد بالواقع ومتطلباته، فلم يكونوا مثاليين فيما يتناولونه من مبادئ الفن، ولا منساقين وراء العصبية المذهبية المقيتة، بل كانوا واقعيين في إنتاجهم، موجهين في اختياراتهم، ملبين حاجة الأمة فيما يحقق مصالحها.

---

(١) الضروري: ٣٧-٣٨.

(٢) الموافقات: ١/٣٧-٣٨.

ولعل مردّ ذلك – فيما يبدو – إلى مذهبهم الذي نعت بأنه «مذهب الحياة والأحياء، قد اختبره العلماء في عصور مختلفة فاتسع لمشاكلهم، واختبره علماء القانون في عصرنا الحاضر، فكان مسعفاً لهم في كل ما يحتاجون إليه من علاج»[١].

ومذهب المالكية معروف بكثرة مجتهديه، وتعدد مسالكهم في الاجتهاد، مما من شأنه أن يؤدي إلى تنمية المذهب وتوسيع آفاقه. ومعروف أيضاً بكثرة أصوله التي تجعله مرناً في التطبيق فلا تضيقه. إذ كلما كثر ما بين يدي المفتي من أصول صالحة للإفتاء، كلما اختار أصلحها وأقربها إلى العدل والدين. «وإن نوع الأصول التي يزيد بها المذهب المالكي على غيره، ومسلكه في الأصول التي اتفق فيها مع غيره، يجعلانه أكثر مرونة، وأقرب حيوية، وأدنى إلى مصالح الناس، وما يحسون وما يشعرون. وبعبارة جامعة: أقرب إلى الفطرة الإنسانية التي يشترك فيها الناس، ولا يختلفون إلا قليلاً بحكم الإقليم والمنازع والعادات الموروثة»[٢].

تشرب المالكية هذه التوجهات، وأخذوا على أنفسهم التقيد بها، والعمل في إطارها. ذلك أن إمامهم مالكاً كان حريصاً على أن يربي فيهم ملكة الفقه، لا أن يحفظهم فقط طائفة من المسائل التي كان يفتي بها. وكثيراً ما ينهاهم عن كتابة الفتاوى في المسائل، جاء في الموافقات: «وقد كرهه مالك – أي كتابة العلم – فقيل له: فما نصنع؟ قال: تحفظون وتفهمون حتى تستنير قلوبكم، ثم لا تحتاجون إلى الكتابة»[٣].

فهو إذن يحرضهم على طلب الفقه بهذا المبدأ – حتى تستنير قلوبكم – لا بمعنى الاستحفاظ والاتباع فقط. وكان يقول لهم: «يقع بقلبي أن الحكمة الفقه في دين الله، وأمر يدخله الله القلوب من رحمته وفضله»[٤].

---

(١) مالك لأبي زهرة: ٣٧٦ .

(٢) مالك لأبي زهرة: ٣٧٦ .

(٣) الموافقات: ١/١٤٧، ٥/٢٤ .

(٤) الموافقات: ٥/٢٤ .

وبهذه العقلية كتبوا في علم الأصول، سواء كانت كتابتهم مستقلة أم غير مستقلة[١].

الملاحظة الخامسة: ثراء جهودهم وتنوعها وخصوبتها

أثرى المالكية الفكر الأصولي إبداعاً واختصاراً وشرحاً وتعليقاً، واستجابوا في هذا الثراء لمتطلبات أعصارهم، والثقافة السائدة فيها، والمناهج المعتبرة في صناعة التأليف. فترى إنتاجهم يعكس كل ذلك؛ ففي طور بناء العلم وتأسيس قواعده، وضعوا مؤلفات جامعة لمباحثه ومقاصده، محققة للمراد في تدعيم المذهب، واستخراج أصوله، وتحرير قواعده، وتأصيل مسائله. وفي طور الإبداع والشمول، حيث اكتمل العلم واستقل، ترى مؤلفات محررة، ومصنفات مستقلة، تدفع بالعلم إلى الأمام في حلة من التجديد والأصالة والتطوير والاستقلال. وفي طور الركود والتقليد الذي يبدأ بعد القرن الثامن، حيث تهدأ حركة التجديد والتطوير، فلا ترى – غالباً – إلا مختصرات حاول أصحابها أن يختصروا كتباً في الفن بقصد تقريب مادتها، وتيسير حفظها، أو شرحاً لمطولات رام أصحابها تهذيبها وتنقيح شوائبها، حتى تتناسب – في نظرهم – مع أهل زمانهم. سواء تمت صياغة ذلك في أنظام وأراجيز، أو في متون نثرية، مما يعطي لدارس تطور الفن ملاحظة مفادها أن الغرض من التأليف يختلف من قرن لآخر، فحين يكون تسهيل الحفظ هو أقوى أهداف التأليف شيوعاً تطغى الأنظام، وحين يكون توضيح المادة وجمع شتاتها والتوسع في بحوثها أوضح الأغراض عند المؤلفين يكون جانب النثر أكثر شيوعاً.

وسيجد القارئ في (فهرس مصادر أصول المالكية) ما يعكس كل هذه الأشكال، والمناهج، والمضامين، وأن المالكية سايروا الفن في كل عصوره وأطواره، ولم يتوقفوا في عصر ما عن العطاء، ولا شكوا الضعف أو القصور وعدم المجاراة.

---

(١) ولا يتسع الوقت لسوق نماذج من كتاباتهم في هذا الشأن.

٥- فهرس مصادر المالكية في الأصول :

أورد هذه المصادر مع مؤلفيها في هذا الفهرس مع وفيات أصحابها، مرتباً لها على القرون، معززاً لها بالمصادر والمراجع التي نسبت إليهم تلك المصادر، مع مزيد من التحري والدقة في كل ذلك.

مؤلفو القرن الثالث :

١- أبو عبد الله أصبغ بن الفرج بن سعيد بن نافع (ت٢٢٥هـ).

من أفقه أهل مصر في طبقته. له كتاب الأصول (في عشرة أجزاء)[١]. ومما يدل على أنه في أصول الفقه، قول ابن اللباد : ما انفتح لي طريق الفقه إلا من أصول أصبغ[٢]. وقول ابن حارث : كان ماهراً في فقهه، . حسن القياس، من أفقه أهل هذه الطبقة وأهل التبيان والبيان، تكلم في أصول الفقه[٣].

٢- أبو عبد الله محمد بن سحنون بن سعيد بن حبيب التنوخي (ت٢٥٦هـ).

العالم الفقيه المبرز، المتصرف في الفقه والنظر ومعرفة الخلاف والرد على أهل الأهواء. وكان الغالب عليه الفقه والمناظرة. وكان يحسن الحجة والذب عن السنة، ومذهب أهل الحجاز. وكان كثير الكتب، غزير التاليف[٤]. تذكر المصادر أن له كتاباً في الإباحة[٥]، وكتاباً في الورع[٦].

٣- أبو محمد قاسم بن محمد بن قاسم بن محمد بن سيار القرطبي (ت٢٧٨هـ).

رحل فسمع، ولزم محمد بن عبد الله بن عبد الحكم للتفقه والمناظرة، حتى برع في الفقه، وذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد. له تحقق بمذهب الشافعي وتواليف فيه على مخالفته. ألف كتاباً في الرد على يحيى بن إبراهيم بن مزين، وعبد الله بن خالد،

---

(١) المدارك: ٤/ ٢٠، الديباج: ١/ ٣٠٠، الشجرة: ٦٦ .

(٢) المدارك: ٤/ ١٩ .

(٣) المدارك: ٤/ ١٨ .

(٤) انظر: المدارك: ٤/ ٢٠٥-٢٠٦ .

(٥) في الديباج: ١/ ١٧١ كتاب الإمامة.

(٦) المدارك: ٤/ ٢٠٧، الديباج: ٢/ ١٧١ .

والعتبي، سماه (الرد على المقلدة) أو (الإيضاح في الرد على المقلدين)، وله كتاب آخر في خبر الواحد، نعته ابن الفرضي بأنه شريف[١].

٤- إسماعيل بن إسحاق بن إسماعيل بن حماد بن زيد الجهضمي الأزدي القاضي (٢٨٢هـ).

شيخ المالكيين بالعراق، وأول من بسط قول مالك، واحتج له، وأظهره بالعراق. رد على المخالفين من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة، وألف تآليف في مختلف الفنون، منها كتاب الأصول[٢].

٥- أبو زكرياء يحيى بن عمر بن يوسف بن عامر الكناني (ت٢٨٩هـ).

محدث متقدم في الحفظ، إلا أنه لا يتصرف فيما يتصرف فيه الحذاق (أهل النظر والعلوم) من معرفة معاني القول، وإعراب ما ينطق به من الألفاظ[٣]. إمام ثبت فقيه، كثير الكتب في الفقه والآثار[٤]، ألف كتباً في الرد على الشافعي، وفي أصول السنن، وغيرها[٥].

٦- أبو يحيى زكرياء بن يحيى الكلاعي القرطبي (ت٣٠٠هـ).

قارئ ضابط، صنف كتاباً في الأصول، أخذه عنه أهل قرطبة، وعملوا بما فيه[٦].

مؤلفو القرن الرابع:

١- أبو الحسين[٧] عمر بن محمد بن يوسف الأزدي (ت٣٢٨هـ).

الحاذق بالمذهب، الحامل لعلوم قلما اجتمعت في مثله من أهل زمانه، من حفظ للحديث، وعلم به، واستبحار في الفقه، واحتجاج له. السالك مسلك سلفه من آل حماد

(١) تاريخ العلماء: ١/٣٣٩، جذوة المقتبس: ٣١٠، المدارك: ٤/٤٤٨، الديباج: ١٤٤.
(٢) المدارك: ٤/٢٩٢، الديباج: ١/٢٨٩، الشجرة: ٦٥.
(٣) جذوة المقتبس: ٣٥٤، قضاة قرطبة: ١٨٤.
(٤) تاريخ العلماء: ٢/١٨١.
(٥) قضاة قرطبة: ١٨٤، المدارك: ٤/٣٥٨-٣٥٩، الديباج: ٢/٣٥٥، التقاط الدرر: ٤٦٣.
(٦) التكملة: ١/٢٦٣.
(٧) في الديباج: ٢/٧٥، والشجرة: ٧٨: أبو الحسن. والمثبت من المدارك.

ابن زيد .. ألف كتاباً في الرد على من أنكر إجماع أهل المدينة[١]. وهو نقض كتاب أبي بكر الصيرفي فقيه الشافعية. وقد ناظره وألف في الرد عليه.

٢- أبو بكر محمد بن أحمد بن محمد بن الجهم المعروف بابن الوراق المروزي (ت٣٢٩هـ).

وهو صاحب حديث وسماع وفقه. له مصنفات حسان، محشوة بالآثار، يحتج على مذهب مالك، ويرد على مخالفيه. له كتاب الرد على محمد بن الحسن، وكتاب بيان السنة، وغيرها[٢].

٣- أبو مروان عبد الملك بن العاصي بن محمد بن بكر السعدي القرطبي (ت٣٣٠هـ).

الفقيه الحافظ المتصرف المتفنن، رحل وسمع من مشايخ وناظر، وأقام ببغداد ثلاثة أعوام يناظر ويجالس، حتى برع في المناظرة على المذهب. ألف تآليف في نصرة المذهب، منها: كتاب الدلائل على مذهب المدنيين، وكتاب الدلائل على أصول الاحتجاج، وكتاب الرد على من أنكر العمل بما رواه[٣].

٤- أبو الفرج عمر بن محمد بن عمرو الليثي البغدادي (ت٣١١هـ).

الفقيه الفصيح اللغوي المتقدم، اشتهر بكتابه: (الحاوي في مذهب مالك)، واللمع في أصول الفقه[٤].

٥- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن أبي بشر الأشعري (ت٣٣٤هـ).

الإمام المشهور المتكلم الأصولي الماهر، من كبار الأئمة الذين أقاموا الحجج على إثبات السنة، ودفع شبه المبتدعة. صنف تصانيف نافعة، منها: كتاب الاجتهاد، وكتاب الخاص والعام، وكتاب الأصول الكبير، وغيرها[٥].

---

(١) المدارك: ٥/٢٥٧، الديباج: ٢/٧٦.

(٢) المدارك: ٥/٢٠، الديباج: ٢/١٨٦، الشجرة: ٧٨-٧٩.

(٣) المدارك: ٦/١٤٥، الديباج: ٢/١٦.

(٤) المدارك: ٥/٢٣، الديباج: ٢/١٢٧، الفهرست: ٢٤٩.

(٥) المدارك: ٥/٢٧، الديباج: ٢/٩٥.

٦- أبو الفضل بكر بن محمد بن العلاء القشيري البصري (ت٣٤٤هـ).

من كبار فقهاء المالكيين بمصر. كان راوية للحديث، عالماً به. ألف كتباً جليلة، منها: كتاب الأحكام المختصر من كتاب (أحكام القرآن) للقاضي إسماعيل بالزيادة عليه، وكتاب أصول الفقه، وكتاب القياس، وكتاب مآخذ الأصول[١]. ذكر القاضي عياض أنه رأى له هذا الأخير.

٧- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مجاهد الطائي (ت٣٧٠هـ).

كان ابن مجاهد مالكي المذهب، إماماً فيه مقدماً، غلب عليه علم الكلام والأصول، له كتب حسان في الأصول، منها: كتاب في أصول الفقه على مذهب مالك[٢]، ورسالته المشهورة في الاعتقادات على مذهب أهل السنة.

٨- أبو بكر محمد بن عبد الله بن صالح الأبهري (ت٣٧٥هـ).

كان القائم برأي مالك بالعراق في وقته. له التصانيف في شرح المذهب، والاحتجاج له، والرد على من خالفه. وله في علم الأصول كتاب الأصول، وكتاب إجماع أهل المدينة[٣].

٩- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن خويزمنداد (ت حوالي ٣٩٠هـ).

الفقيه الأصولي النظار، تفقه بالأبهري. له اختيارات وتأويلات خالف فيها المذهب في الفقه والأصول. ألف في الخلاف وفي أحكام القرآن، وله كتاب الجامع في أصول الفقه[٤].

١٠- أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد بن القصار القاضي البغدادي (ت٣٩٧هـ).

الفقيه الأصولي النظار[٥]. له كتاب (عيون الأدلة في مسائل الخلاف)، قال عنه أبو

---

(١) المدارك: ٥/٢٧١، الديباج: ١/٣١٤، الشجرة: ٧٩.

(٢) المدارك: ٦/١٩٦، الديباج: ٢/٢١٠، الشجرة: ٩٢.

(٣) المدارك: ٦/١٨٨، الديباج: ٢/٢٠٩، الشجرة: ٩١.

(٤) ينقل منه في البحر المحيط بالواسطة. انظر: المدارك: ٧/٦٦، الديباج: ٢/٢٢٩، البحر المحيط: ١/٨، الشجرة: ١٠٣.

(٥) المدارك: ٧/٧٠.

إسحاق الشيرازي: «لا أعرف للمالكيين كتاباً في الخلاف أحسن منه»[١]. وله كتاب (المقدمة في الأصول)[٢]. وهي أبواب في أصول المذهب، قدم بها المؤلف لكتابه الكبير في الخلاف. يقول في طليعة كتابه: «وقد رأيت أن أقدم لكم بين يدي المسائل جملة من الأصول التي وقفت عليها من مذهبه» (أي مذهب الإمام مالك)[٣].

١١- أبو الحسن علي بن ميسرة القاضي البغدادي. له كتاب إجماع أهل المدينة[٤].

١٢- أبو تمام علي بن محمد بن أحمد البصري.

كان جيد النظر، حسن الكلام، حاذقاً بالأصول. له كتاب في أصول الفقه[٥].

والأخيران من طبقة الأبهري وأصحابه العراقيين.

مؤلفو القرن الخامس:

١- أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي الأسدي (ت٤٠٢هـ).

فقيه متقن، عالم مؤلف مجيد. له حظ من اللسان والحديث والنظر. ألف (النامي في شرح الموطأ). له كتاب الأصول، وكتاب البيان، وغيرهما[٦].

٢- أبو بكر محمد بن الطيب بن محمد الباقلاني (ت٤٠٣هـ).

الإمام الأصولي المتكلم النظار، رئيس المالكية في وقته. قال أبو عمران الفاسي: رحلت إلى بغداد وكنت قد تفقهت بالمغرب والأندلس عند أبي الحسن القابسي، وأبي محمد الأصيلي - وكانا عالمين بالأصول - فلما حضرت مجلس القاضي أبي بكر، ورأيت كلامه في الأصول والفقه مع المؤالف والمخالف، حقرت نفسي، وقلت: لا أعلم من العلم

(١) طبقات الفقهاء: ١٧٠.

(٢) وهي مطبوعة متداولة.

(٣) عيون الأدلة - اللوحة ٢ / أ.

(٤) المدارك: ٦/١٩٥، الديباج: ٢/٩٨.

(٥) المدارك: ٧/٧٦، الديباج: ٢/١١٠.

(٦) المدارك: ٧/١٠٣. وانظر ترجمته في الديباج: ١/١٦٥، معجم اعلام الجزائر: ٤٦.

شيئاً، ورجعت عنده كالمبتدئ[١]. ألف كتباً كثيرة نافعة، منها: أصول الفقه، مسائل من الأصول، أمالي إجماع أهل المدينة، المقنع في أصول الفقه، الأحكام والعلل[٢]، التقريب والإرشاد في أصول الفقه[٣].

٣- أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف بن الفخار القرطبي (ت٤١٩هـ).

آخر أئمة المالكية بقرطبة. كان من أهل العلم والحفظ والفهم، عارف بمذاهب الأئمة وأقوال العلماء، مائلاً إلى الحجة والنظر[٤]. رحل وسمع وجاور، وسكن المدينة وشوور بها. وكان كثير الانتزاع لكتاب الله[٥]، رأساً في الفقه، يحفظ المدونة سرداً، والنوادر والزيادات[٦].

له مؤلفات، منها: كتاب الانتصار لأهل المدينة[٧].

٤- أبو محمد عبد الوهاب بن علي بن نصر القاضي البغدادي (ت٤٢٢هـ).

من أفقه مالكية بغداد. درس الفقه والأصول والكلام على القاضي الباقلاني. وكان حسن النظر، جيد العبارة. ألف في المذهب والخلاف والأصول تآليف مفيدة، منها: كتاب الإفادة في أصول الفقه. وكتاب التلخيص أو (الملخص) في أصول الفقه. وكتاب المروزي

---

(١) المدارك: ٧/٤٦-٤٧.

(٢) المدارك: ٧/٦٩، الشجرة: ٩٣. وقد نقل الزركشي في البحر المحيط: ٥/١١١ عن الكتاب الاخير باسم: الأخبار عن الأحكام والعلل.

(٣) وهو أجل كتاب ألف في أصول الفقه، مستوعباً لجميع مباحث العلم. وقد صدر منه حتى الآن ثلاثة أجزاء عن مؤسسة الرسالة ببيروت، بعناية عبد الحميد علي أبو زنيد.

(٤) الصلة: ٢/٤٨٣.

(٥) المدارك: ٧/٢٨٧.

(٦) سير أعلام النبلاء: ١٧/١٧٢.

(٧) وله في تناقض مذهب الشافعي وما غلط فيه من المسائل، وفيه مسائل أبي حنيفة. وهو رسالة هيأها للطبع علامة المغرب، المحقق الشيخ محمد بوخبزة الحسني حفظه الله.

في الأصول[١]. والمقدمة في أصول الفقه[٢]. ومباحث من الإجماع[٣] وإجماع أهل المدينة[٤] منتقاة من كتب جامعة.

٥- أبو عمر أحمد بن محمد المعافري الطلمنكي القرطبي (ت٤٢٩هـ).

رحل فسمع، واتسعت روايته، وتفنن في علوم الشريعة، وغلب عليه القراءات والحديث. ألف تآليف نافعة في التفسير والحديث والأصول، منها: كتاب الوصول إلى معرفة الأصول[٥].

٦- أبو مروان عبد الملك بن أحمد بن الأصبغ القرشي القرطبي المعروف بابن المش (ت٤٣٦هـ).

عالم فقيه، مقدم في الفهم والحفظ والديانة. له كتاب سماه: «كنز معرفة الأصول»[٦] قال عنه عياض: «ورجح مذهب مالك، جمع فيه أشياء من أصول الفقه، ومقدمات العلم. لم يكن فيما جمع من ذلك بالحاذق، ولا بالنبيل القول. رواه عنه ابنه»[٧].

---

(١) المدارك: ٧/٢٢٢، الديباج: ٢/٢٨. وقد اعتمد القرافي في نفائس الأصول على الإفادة والملخص، واعتبرهما من مصادره الأساسية. انظر: نفائس الأصول: ١/٩٢.

(٢) نشرها د. محمد السليماني مع كتاب (المقدمة في الأصول لابن القصار ص٢٢٧-٢٣٤) معتمداً في نشرها على نسخة محفوظة في خزانة تطوان العامة بالمغرب ضمن مجموع تحت رقم: ٨٢٦. كما قارنها بنسخة أخرى مختصرة محفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم: ٨٤٨ في آخر كتاب التلقين.

(٣) نشره أيضاً د. السليماني مع ملاحق المقدمة في الأصول لابن القصار ص(٢٥٧-٢٨٧) معتمداً على نسخة من شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني للقاضي عبد الوهاب، محفوظة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم: ٦٢٥ق، من ص(١٧٣-١٨٠).

(٤) نشره أيضاً د. السليماني مع ملاحق كتاب ابن القصار في الأصول من ص(٢٥١-٢٥٥)، معتمداً على كتاب نفائس الأصول في شرح المحصول للقرافي.

(٥) المدارك: ٨/٣٣، الذيل والتكملة س٥-ق ٢/٤٥٧، الديباج: ١/١٧٩، الشجرة: ١١٣.

(٦) سماه في الصلة: ١/٣٤٣ كتاب في أصول العلم (تسعة أجزاء).

(٧) المدارك: ٨/٢٠-٢١.

٧- أبو الفضل محمد بن عبيد الله بن أحمد بن عمروس البزاز البغدادي (ت٤٥٢هـ).

آخر مالكية بغداد. فقيه أصولي متمكن، قيم بمسائل الخلاف، صاحب حلقة المالكيين بجامع المنصور. له تعليق حسن كبير مشهور في المذهب والخلاف، ومقدمة حسنة في أصول الفقه(١). درس عليه الباجي ببغداد.

٨- أبو القاسم خلف بن أحمد بن بطال البكري البلنسي (ت٤٥٤هـ).

كان فقيهاً أصولياً من أهل النظر والاحتجاج لمذهب مالك، وله مؤلفات حسان في الأصول وغيرها(٢).

٩- أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي (ت٤٧٤هـ).

الفقيه المالكي الأصولي النظار المحدث المشهور(٣). أغنى المكتبة المالكية بإنتاجه الوفير في أكثر من فن انتحله. ففي مجال علم الأصول ألف كتباً نفيسة، منها: إحكام الفصول في أحكام الأصول، والإشارة في معرفة الأصول، والمنهاج في ترتيب الحجاج، والحدود في أصول الفقه. وهي كلها مطبوعة متداولة.

١٠- أبو الفضل علي بن فَضَّال بن علي بن غالب القيرواني التميمي المالكي(٤) (ت٤٧٩هـ).

العالم باللغة والأدب والتفسير والتاريخ. سكن بغداد، وبها توفى. له في الأصول كتاب (الفصول في معرفة الأصول)(٥).

١١- أبو القاسم أحمد بن سليمان بن خلف الباجي (ت٤٩٣هـ).

من أهل الدين والفضل، غلب عليه علم الأصول والخلاف، تفقه على أبيه، وأذن له

---

(١) طبقات الفقهاء للشيرازي: ١٧١، المدارك: ٨/٥٤، تبيين كذب المفتري: ٢٦٤، الديباج: ٢/٢٣٨، الشجرة: ١٠٥.

(٢) بغية الملتمس: ٢٨٢، الصلة: ١/١٦٨، الديباج: ١/١٥٦، طبقات الأصوليين: ١/٢٤٢.

(٣) انظر: نفح الطيب: ٢/٦٩.

(٤) يعكر على مالكيته قول السيوطي في بغية الوعاة ٢/١٨٣: وكان حنبلياً يقع في كل شافعي.

(٥) معجم الأدباء: ١٤/٩١، إنباه الرواة: ٢/٣٠٠، هدية العارفين: ١/٦٩٣.

في إصلاح كتبه في الأصول فتتبعها، وألف كتاب: معيار النظر، وكتاب: سر النظر[١].

مؤلفو القرن السادس:

١- أبو بكر محمد بن الوليد بن محمد بن خلف الفهري الطرطوشي، يعرف بابن أبي رُندقة (ت٥٢٠هـ).

الفقيه الأصولي المحدث الزاهد، حصلت له الإمامة في الفقه مذهباً وخلافاً، وفي الأصول وعلم التوحيد. ألف تآليف حساناً، منها: تعليقة في أصول الفقه، وفي مسائل الخلاف[٢].

وهو من الأصوليين المغاربة الذين نددوا بصنيع الغزالي في المستصفى حين أدخل علم المنطق في العلوم الإسلامية، خاصة علم أصول الفقه.

٢- أبو بكر عبد الله بن طلحة بن محمد اليابري البلنسي (ت٥٢٣هـ).

رحل وحاز معرفة واسعة بالنحو والأصول والفقه وحفظ التفسير والقيام عليه، وحلق بهذه العلوم مدة بإشبيلية وغيرها. ألف مجموعين في الأصول والفقه، رد فيهما على أبي محمد بن حزم، أحدهما سماه (المدخل)، والثاني سماه (سيف الإسلام على مذهب مالك الإمام)[٣].

٣- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن تومرت المصمودي المعروف بمهدي الموحدين (ت٥٢٤هـ).

له تعاليق في الأصول[٥]، قد يعنون ما ضمنه في كتابه (أعز ما يطلب) من كتب ورسائل في الأصول والفقه والحديث والتوحيد... ويستطيع القارئ أن يتبين من كتابه هذا

---

(١) الديباج: ١/١٨٣، الشجرة: ١٢١.

(٢) الغنية: ٦٤، الديباج: ٢/٢٤٥.

(٣) ألف الأخير للأمير أبي الحسن علي بن تميم بن المعز الصنهاجي، صاحب المهدية. وقف عليه ابن الأبار القضاعي. انظر: التكملة: ٢/٢٥١، نيل الابتهاج: ٢٠٨، الشجرة: ١٣٠.

(٤) انظر الوفيات لابن قنفد: ٢٧٣، هامش رقم (١).

(٥) النبوغ المغربي: ١/١٦٠.

فيما يتعلق بعلم الأصول: الأدلة الشرعية، الكلام في العموم والخصوص، والأخبار المتواترة، دلالات الألفاظ[١].

٤- أبو الطاهر إبراهيم بن عبد الصمد بن بشير التنوخي المهدوي (كان حياً سنة ٥٢٦هـ).

من الفقهاء الأعلام، البالغين درجة الاختيار والترجيح، الإمام في الحديث وأصول الفقه والعربية، له مؤلفات، منها: (التنبيه على مبادئ التوجيه)[٢] اعتنى فيه بأسرار التشريع، واستنباط أحكام الفروع من قواعد الأصول[٣]، وذكر أن من أحاط علماً بكتابه (التنبيه) ترقى عن درجة التقليد[٤].

٥- أبو عبد الله محمد بن المسلم بن محمد القرشي المخزومي الصقلي (كانت وفاته بعد العشرين وخمسمائة).

غلب عليه الكلام والأصول والتحقيق، وتقدم في ذلك تقدماً بذّ فيه أهل وقته، وصنف التصانيف الكبار، والقوية المآخذ، ككتاب (البيان لشرح البرهان)[٥].

٦- أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري (ت٥٣٦هـ).

الإمام المحدث، الفقيه الأصولي، المتكلم الطبيب، عرف بالاستقلال في الاجتهاد، وتحقيق الفقه، ودقة النظر في الأصول. وصفه عياض[٦] بأنه لم يكن للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه، ولا أقوم لمذهبهم. ألف في الفقه والحديث والأصول تآليف تشهد

---

(١) انظر: أعز ما يطلب: ٢٩-٢٧٤ .

(٢) توجد نسخة خطية منه بخزانة القرويين بالمغرب تحت رقم: ١١٣٢ . انظر: فهرس مخطوطات خزانة القرويين: ٣/٢٢٤-٢٢٥ ويجري تحقيقه الآن بالجامعات المغربية.

(٣) وهي طريقة نبه الشيخ تقي الدين ابن دقيق العيد أنها غير مخلصة، وأن الفروع لا يطرد تخريجها على القواعد الأصولية.

(٤) انظر: الديباج: ١/٢٦٥، الشجرة: ١٢٦، تراجم المؤلفين التونسيين: ١/١٤٣ .

(٥) الغنية: ٨٨، نيل الابتهاج: ٣٧٦ .

(٦) في الغنية: ٦٥ .

بإمامته ونبله ونبوغه. شرح البرهان لأبي المعالي الجويني في كتاب سماه (إيضاح المحصول من برهان الأصول)[١].

٧- أبو بكر محمد بن عبد الله بن محمد المعافري المعروف بابن العربي (ت٥٤٣هـ).

فقيه الأندلس وعالمها الكبير، رحل ودرس وقيد وحصّل، وأتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام على أئمة هذا الشأن في المشرق، وعاد إلى بلده بعلم وفير، ورُحل إليه للتدريس والسماع. وصنف في غير فن تصانيف مليحة كثيرة مفيدة، منها في أصول الفقه كتاب (التمحيص)[٢] وقد لخصه في كتابه (المحصول في علم الأصول)[٣].

٨- أبو محمد عبد الله بن عيسى بن أحمد الأنصاري الخزرجي الشلبي الأندلسي (ت٥٥١هـ).

حافظ من رجال الحديث، أصولي عالم بالفروع، بحاث في مسائل الخلاف، بحر في علم العربية، رحل وصحب المازري بالمهدية ثلاثة أعوام، وحج وجاوز وأقام بالعراق أعواماً[٤].

٩- أبو الحسن علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن الفزاري المعروف بابن البقري (ت٥٥٣هـ).

كان معتنياً بالحديث، مشاركاً في غيره، ماهراً في علم الكلام وأصول الفقه، أديباً.

---

(١) هذا الشرح النفيس لم يكمله المؤلف، بل وقف عند بداية الإجماع، والموجود منه ناقص في أوله ووسطه. وقد طبع بعناية عمار الطلبي بدار الغرب الإسلامي - بيروت ٢٠٠١م.

(٢) يحيل عليه كثيراً في كتبه. انظر: عارضة الأحوذي: ٢/١٢٤، العواصم من القواصم ص٢٩، ١٠٠، ١٢٧.

(٣) حقق في المغرب والمشرق. وصدر مطبوعاً عن دار البيارق بالأردن عام ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

(٤) التكملة: ٢/٢٦٢، نفح الطيب: ٢/٦٥٠، إنباه الرواة: ٢/١٢٤، بغية الوعاة: ٢/٥١، طبقات الأصوليين: ٢/٣٢.

(٥) في صلة الصلة: ٤/١٠٠، والإحاطة: ٤/١٧٦، والشجرة: ١٤٥: أنه توفي في الكائنة بغرناطة عام ٥٥٧هـ.

له مصنفات دلت على إدراكه وحسن نظره، منها (مدارك الحقائق في أصول الفقه) خمسة عشر جزءاً[١].

١٠- أبو الحسن علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة الأنصاري المري شيخ بلنسية (ت٥٦٧هـ).

العالم المتقن، الإمام المتفنن، الجامع للفقه والأصول والتفاسير ومعاني الآثار. انتهت إليه رئاسة الإفتاء والإقراء ببلنسية. ألف كتاب (ري الظمآن في تفسير القرآن) في عدة أسفار كبار، و(الإمعان في شرح مصنف النسائي أبي عبد الرحمن)[٢] بلغ فيه الغاية من الاحتفال والإكثار، و(الباب في الأصول)[٣].

١١- أبو يعقوب يوسف بن إبراهيم بن مياد السدراتي الورجلاني (ت٥٧٠هـ).

عالم بأصول الفقه، من أهل ورجلان - ولد بالمغرب الأقصى -، ألف كتاب (العدل والإنصاف في أصول الفقه)[٤] ثلاثة أجزاء.

١٢- أبو الحسن علي بن أبي القاسم عبد الرحمن التلمساني، يعرف بابن أبي جنون (ت٥٧٧هـ).

قاضي الجماعة بمراكش، العالم الحافظ، السيد الجواد، المستبحر في حفظ الفقه، المتحقق بأصوله، له مختصر في أصول الفقه، سماه (المقتضب الأشفى من أصول المستصفى)، وهو كتاب نبيل مستجاد سُمع منه[٥].

---

(١) التكملة: ٣/١٩٥، صلة الصلة: ٤/١٠١، الإحاطة: ٤/١٧٥، الذيل والتكملة س٥-ق ١/٢٨٤، الديباج: ٢/١١٦ .

(٢) التكملة: ٢/٢٠٧، الذيل والتكملة س٥-ق ١/٢٢٩، السير: ٢٠/٨٥٨، نيل الابتهاج: ٣١٤، معرفة القرء الكبار: ٣/١٠٣١، بغية الوعاة: ٢/١٧٢، شذرات الذهب: ٦/٣٦٩، الشجرة: ١٥٠ .

(٣) انفرد بذكره في هدية العارفين: ١/٧٠٠ .

(٤) الأعلام: ٨/٢١٢ .

(٥) التكملة: ٣/٢٤٦، الذيل والتكملة س٨-ق ١/١٦٠ .

١٣- أبو علي حسن بن علي بن محمد المسيلي (ت٥٨٠هـ).

الفقيه العالم، المحقق المتقن، المحصل المجتهد، كان يسمى أبا حامد الصغير نظراً لطول باعه في علم الأصول. له المصنفات الحسنة، منها: النبراس في الرد على منكري القياس[١]. قال عنه البدر القرافي: وهو كتاب حسن، ما رئي في الكتب الموضوعة في هذا الشأن مثله.

١٤- أبو القاسم عبد الجليل بن أبي بكر الربيعي، يعرف بالديباجي وبابن الصابوني (ت٥٩٥هـ).

كان عالماً بأصول الفقه، مدرساً له[٢]، وله فيه تصانيف مثل كتاب (المستوعب في أصول الفقه)[٣]. يروي عنه أبو عبد الله بن خليفة كتاب (التلخيص) لأبي المعالي عن مؤلفه.

١٥- أبو الوليد محمد بن أحمد بن أبي الوليد الشهير بابن رشد الحفيد (ت٥٩٥هـ).

الفقيه المطلع، الأصولي النظار، الفيلسوف الطبيب. ألف في الفقه والخلاف والفلسفة والأصول. ومن إنتاجه في الأصول (الضروري في أصول الفقه)[٤]، الذي تعامل فيه مع (مستصفي الغزالي) تعامل مهذب ومتمم ومكمل.

١٦- أبو عبد الله محمد بن علي بن عبد الكريم الفندلاوي (ت٥٩٦هـ).

كان متحققاً بعلم الكلام، متقدماً في معرفة أصول الفقه، ذا حظ صالح من علوم اللسان، وقرض الشعر. له (رجز مشطور مزدوج في أصول الفقه)[٥]، سمعه عليه ابن الأبار القضاعي، ونعته ابن عبد الملك المراكشي بانه مستنبَل.

---

(١) عنوان الدراية: ٣٣، توشيح الديباج: ٨٨، نيل الابتهاج: ١٥٦.

(٢) انظر: الغنية: ٦٤، ٨٩.

(٣) التكملة: ٣/١٣٣، جذوة الاقتباس: ٢/٣٧٨، كتاب العمر: ٣٩٠.

(٤) صدر عن دار الغرب الإسلامي عام ١٩٩٤م بعناية جمال الدين العلوي.

(٥) التكملة: ٢/١٦١، الذيل والتكملة س٨-ق ١/٣٣٢.

١٧- أبو الحسن علي بن عتيق بن عيسى بن أحمد الأنصاري الخزرجي القرطبي، يعرف بابن مؤمن (ت٥٩٨هـ).

كان صاحب معارف وإدراك وعناية بالعلم، وله شعر صالح، ومصنفات في غير ما فن من الأصول والطب والحديث والرجال[١]. وله (رجز في أصول الفقه)[٢].

١٨- أبو بكر محمد بن أحمد بن عبد الملك بن أبي جمزة المرسي (ت٥٩٩هـ).

كان فقيهاً حافظاً، بصيراً بمذهب مالك، عاكفاً على تدريسه، فصيح اللسان، حسن البيان، عريقاً في النباهة والوجاهة، ناظر في المسائل، وشوور فظهرت براعته، له تآليف، منها كتاب: نتائج الأفكار ومناهج النظار في معاني الآثار[٣]، وكتاب: إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد[٤]، وغير ذلك.

مؤلفو القرن السابع:

١- أبو الحسن علي بن محمد الحضرمي الإشبيلي، يعرف بابن خروف الدُّرَيدِنة (ت٦٠٩هـ).

المقرئ المجود، النحوي الماهر، العارف بالكلام وأصول الفقه. صنف في غير فن مصنفات مفيدة، وكان كثير العناية بالرد على الناس[٥]، فرد على إمام الحرمين في كتابيه (الإرشاد) و(البرهان)[٦].

٢- أبو الحسن علي بن محمد الخزرجي الإشبيلي الأصل، الفاسي المولد، السبتي القرار، يعرف بابن الحصار (ت٦١٠هـ).

---

(١) قال في صلة الصلة ٤/١٢٢: ولابن مومن هذا أراجيز في علم الكلام وأصول الفقه وغير ذلك.

(٢) التكملة: ٣/٢٢٢، الذيل والتكملة س٥-ق ١/٢٦٤، الشجرة: ١٦١.

(٣) ألفه بعد الثمانين وخمسمائة عندما أوقع السلطان بالمالكية، وأمر بإحراق المدونة وغيرها من كتبهم.

(٤) التكملة: ٢/٨١، الذيل والتكملة س٥-ق ١/٢٢٩، السير: ٢٠/٥٨٥، نيل الابتهاج: ٣٤٣، الشجرة: ١٦٢.

(٥) برنامج الرعيني: ٨١. قال في التكملة: وعني بالرد على أبي المعالي الجويني في كثير من تآليفه، ولم يصب في ذلك.

(٦) برنامج الرعيني: ٨١، التكملة: ٣/٢٢٦، الذيل والتكملة س٥-ق ١/٣٢٠، الشجرة: ١٧٢.

المحدث الراوية الفقيه، العارف بأصول الفقه، المتحقق بعلم الكلام. كان يدرس كتاب (البرهان) لأبي المعالي بمدينة سبتة بعد عودته من المشرق[١]. وله مصنفات في أصول الفقه أفاد بها، منها كتاب: البيان في تنقيح كتاب البرهان لأبي المعالي[٢]، وكتاب: تقريب المرام في تهذيب أدلة الأحكام في أصول الفقه، ومقالة في النسخ على مآخذ الأصوليين[٣].

٣- أبو إسحاق إبراهيم بن يوسف بن محمد بن دهاق الأوسي المالقي، يعرف بابن المرأة (ت٦١١هـ).

الفقيه المشاور، الحافظ للرأي، غلب عليه الأصول والكلام، يناظر عليه بمرسية ويتحلق إليه، له تآليف، منها: نكت على الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد للجويني، وكتاب في مسائل الإجماع[٤].

٤- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم المهري البجائي، إشبيلي الأصل، عرف بالأصولي (ت٦١٢هـ).

كان متحققاً بعلم الكلام، متقدماً في معرفة أصول الفقه حتى شهر بالأصولي، اشتغل بتدريس (المستصفى) للغزالي، واعتنى بإصلاحه، وإزالة ما كان فيه من تصحيف وله عليه (تقييدات وتعليقات) أفاد بها وتنوقلت عنه[٥].

---

(١) صلة الصلة: ٤/١٢٥.

(٢) سماه في الذيل والتكملة س٥-ق ١/٢١٠: بيان البيان في شرح البرهان.

(٣) التكملة: ٣/٢٤٨، الصلة: ٤/١٢٤، الذيل والتكملة س٨-ق ١/٢١٠، جذوة الاقتباس: ٢/٢٧٠، نيل الابتهاج: ٣١٦، الإعلام للمراكشي: ٩/١٧٩.

(٤) قال في الإحاطة: ١/٣٢٦: والف جزءاً في إجماع الفقهاء. انظر: التلخيص: ١/٥٠، التكملة: ١/١٤٦، الديباج: ١/٢٧٣-٢٧٤، جذوة الاقتباس: ١/٩٠، الشجرة: ١٧٣.

(٥) التكملة: ٢/١٦٣، الذيل والتكملة س٨-ق ١/٢٧١، عنوان الدراية: ٢١٠.

٥- أبو محمد جلال الدين عبد الله بن نجم بن شاس الجذامي السعدي (ت٦١٦هـ).

الفقيه الفاضل، العارف بالمذهب وقواعده، المؤلف النحرير. له إسهام رائد في تحرير مسائل المذهب بكتابه (الجواهر). وفي الأصول جمع مختصراً سماه (تحرير الاقتضاءات والفصول في تجريد علم الأصول)[١].

ونسب إليه البدر الزركشي[٢] (مختصر المستصفى للغزالي) ولم أقف عليه عند غيره، مما يدعو إلى التساؤل هل هو المختصر المتقدم الذي ذكر في إجازة تلميذه، أم غيره؟

٦- أبو الحسن علي بن إسماعيل بن علي الصنهجاي الأبياري (ت٦١٦هـ).

الفقيه الأصولي، الإمام المحقق النظار، من فحول أئمة الأصول في عصره، وهو من حيث الرفعة - كما يقول السجلماسي - في طبقة القاضي الباقلاني، وإمام الحرمين، والغزالي، ولا أدل على ذلك من شرحه برهان الإمام شرحاً حافلاً شاهداً بنبوغه وفحولته، سماه (التحقيق والبيان في شرح البرهان)[٣].

٧- أبو عبد الله محمد بن عيسى الأزدي المهدوي، يعرف بابن المناصف (٦٢٠هـ).

الفقيه النظار الأصولي المجتهد، المائل إلى القول بمذهب الشافعي، ناصراً له مناظراً عليه، جيد النظر، واسع الإدراك، شديد العناية بتلقين القاضي عبد الوهاب، وله في الأصول أرجوزة سماها (الدرة السَّنية في المعالم السُّنية)[٤]، وهي رجز رتبه على أربعة معالم: الأول في علم الكلام. والثاني في النكت الأصولية والأدلة الشرعية. والثالث في الفروع

---

(١) ذكره ابن شاس في إجازة تلميذه أبي إسحاق بن علي بن مهيب الاندلسي المثبتة في الصفحة الأولى من كتابه عقد الجوهر - نسخة مكتبة الجامع الكبير بتازة بالمغرب - انظر: عقد الجواهر: ١/٣٦.

(٢) في البحر المحيط: ١/٨. انظر: مقدمة تحقيق كتاب شفاء الغليل للغزالي: ٢٥-٢٦.

(٣) حقق الجزء الأول منه بجامعة أم القرى عام ١٤٠٩هـ، وطرف من الجزء الثاني بجامعة محمد الخامس بالرباط عام ١٩٩٨م، وحقق الآن كاملاً، وسيصدر قريباً إن شاء الله.

(٤) توجد من الدرة السنية نسخ خطبة في المغرب وتونس. انظر وصفها وتحليلاً لها في بحث الأستاذ محمد إبراهيم الكتاني في مجلة الباحث س١ع٢ ص١٧٢.

الفقهية. والرابع في السيرة النبوية. أبياتها سبعة آلاف واثنان (٧٠٠٢) فرغ منها بقرطبة في صفر سنة ٦١٤هـ[١].

٨- أبو علي عمر بن محمد بن علي الصنهاجي المراكشي، سوسي الأصل، يعرف بابن الطوير (ت٦٢٢هـ).

رحل طالباً للعلم، وحج وجاور، وأخذ أصول الفقه عن القاضي عبد الوهاب ببغداد، وأبي الحسن الأبياري بمصر، وقفل إلى المغرب، فدرّس بالمهدية علم الكلام وأصول الفقه ومسائل الخلاف، وأملى بها برهان إمام الحرمين على طلبته من صدره. ثم استقر بمراكش، والتف الناس عليه بها، وأخذوا عنه أصول الفقه، وعلم الكلام[٢].

وكان له في إثبات القياس رأي خالفه فيه أبو الحسن ابن القطان، وصنف رداً عليه في ذلك مصنفه الآتي بعد[٣].

٩- أبو محمد عبد الله بن باديس اليحصبي، من أهل شقرة (ت٦٢٥هـ).

أخذ عن مشيخة إشبيلية وفاس علم الكلام وأصول الفقه، فتحقق بالعلوم النظرية مع المشاركة في غيرها، درس بجامع بلنسية (مستصفى الغزالي) واعتنى بأبحاثه، ونوظر عليه فيه[٤].

١٠- أبو عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني، يعرف بالندرومي (ت٦٢٥هـ).

الإمام الحافظ، المشارك في الفقه والكلام والأصول، كان معتنياً بالحديث وروايته، فقيهاً بارعاً، متفنناً في علوم جمة، غزير التاليف، جماعة للكتب الجليلة[٥]، معظماً عند

(١) برنامج الرعيني: ١٢٩، التكملة: ٢/١٢٠، الذيل والتكملة س٨-ق ١/٣٤٨، المغرب في حلى المغرب: ١/١٠٦، الشجرة: ١٧٧، كشف الظنون: ٧٤٠.

(٢) الذيل والتكملة س٨-ق ١/٢٣٧-٢٣٨.

(٣) الذيل والتكملة س٨-ق ١/٢٣٩، الإعلام للمراكشي: ٩/٢٨٠.

(٤) التكملة: ٢/٢٩٣، الذيل والتكملة: ٤/١٨٤ رقم ٣٤٣، جذورة الاقتباس: ٢/٤٢٩.

(٥) قال في صلة الصلة: ٣/٢٩: وكانت عنده أعلاق نفيسة من أمهات الدواوين، وأصول رفيعة.

الخاصة والعامة، له تآليف في فنون[١] منها (مستصفى المستصفى) ابتدأه ولم يتمه[٢].

١١- أبو عبد الله محمد[٣] بن أحمد بن يحيى بن أحمد العبدري القرطبي (ت٦٢٦هـ).

الفقيه الحافظ، النحوي الماهر، الأصولي المتكلم، الشديد الولوع بالمنطق، شرح مستصفى الغزالي بكتاب سماه (المستوفى في شرح المستصفى)[٤].

قال عنه ابن الزبير: «... وولوع بالمنطق، حتى شرح كتاب المستصفى، فما زاد على أن أبدى في مسائله كيفية الإنتاج بإظهار المقدمتين في كل مسألة مسألة، وما تنتجه، وردها إلى ضروبها من الأشكال المنطقية على مراتبها، وقلما تعرض لغير هذا، وما سئم منه ولا كل على طول الكتاب، ... أما شرحه فاقل شيء فائدة»[٥].

على أن نقول البدر الزركشي عنه في البحر تخالف هذا، وتدل على أنه فحل بارع في الأصول.

١٢- أبو بكر يحيى بن أحمد بن خليل السكوني، من أهل لبلة (ت٦٢٦هـ).

كان عالماً بأصول الفقه وصناعة الكلام، متقدماً فيهما[٦]. جلس للتدريس بإشبيلية، فكان مجلسه أحفل مجلس وأجمعه لأشتات المعارف، شرح كتاب: المستصفى لأبي حامد الغزالي[٧].

---

(١) طبع منها: الاقتضاب في غريب الوطأ وإعرابه على الأبواب. انظر جرداً لمؤلفاته التي ذكرها في برنامجه (الإقناع) في الذيل والتكملة س٨-ق ١/٣١٨-٣١٩، والتكملة: ٢ / ١٦٦.

(٢) برنامج الرعيني: ١٧٠، الذيل والتكملة س٨-ق ١/٣١٩، مقدمة كتاب الاقتضاب: ١/٣٢.

(٣) سماه في الصلة: ٥/٣١٨: أحمد، وهو خطأ؛ بدليل ما في الذيل والتكملة س٥- ق /٥٨٧، ثم إن ابن الزبير أورده ضمن المحمدين لا الأحمدين، مما يجعل الخطأ إما من النساخ أو من المحققين.

(٤) صلة الصلة: ٥/٣١٨، الذيل والتكملة س٥-ق ٢/٥٨٨-٨٥٧، البحر المحيط: ١/٨.

(٥) صلة الصلة: ٥/٣٨١-٣٨٢.

(٦) التكملة: ٣/١٩٠.

(٧) صلة الصلة: ٥/٢٦٢، نيل الابتهاج: ٦٣٢.

١٣- أبو الحسن علي بن محمد بن عبد الملك الحميري الكتامي، فاسي سكن مراكش، ويعرف بابن القطان (ت٦٢٨هـ).

كان مستبحراً في علوم الحديث، بصيراً بطرقه، عارفاً برجاله، عاكفاً على خدمته، ناقداً مميزاً صحيحه من سقيمه. صنف في الحديث ورجاله، والفقه وأصوله، مصنفات نافعة أخذت عنه، منها كتاب (النزع في القياس لمناضلة من سلك غير المهيع في إثبات القياس)[١] ومقالة (انتهاء البحث منتهاه عن مغزى من أثبت القول بالقياس ومن نفاة)[٢] و(مسائل من أصول الفقه)[٣].

١٤- أبو علي الحسين بن عتيق بن الحسين بن رشيق الربعي المنعوت بجمال الدين (ت٦٣٢هـ).

شيخ المالكية بمصر في وقته، عالم بأصول الدين، وأصول الفقه، وعلم الخلاف، صبور على إلقاء الددروس وخدمة العلم. له في الأصول (لباب المحصول في علم الأصول)[٤] وهو اختصار جيد ومفيد لمستصفى أبي حامد رحمه الله.

١٥- أبو الحسن علي بن أحمد بن الحسن التجيبي المرسي المعروف بالحرالي (ت٦٣٧هـ).

الإمام العارف، المتقن للنحو والكلام والأصول والمنطق. قال الغبريني: «وما من علم إلا وله فيه تصنيف وتاليف، وهو من أحسن التصانيف وأجل التآليف،...»[٥] صنف في أصول الفقه تآليف[٦].

---

(١) وهو في الرد على أبي علي ابن الطوير المتقدم. انظر: التكملة: ٣/ ٢٥٠، الذيل والتكملة س٨-ق ١/ ١٦٧، الإعلام للمراكشي ٩/ ٧٥، نيل الابتهاج: ٣١٧.

(٢) الذيل والتكملة س٨- ق ١/ ١٦٨، الإعلام للمراكشي: ٩/ ٨١.

(٣) قال في الذيل والتكملة س٨-ق ١/ ١٦٨: زعم انه لم يذكرها الأصوليون في كتبهم. انظر: الإعلام للمراكشي: ٩/ ٨٠.

(٤) صدر عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي بتحقيق محمد غزالي عمر جابي عام ١٤٢٢هـ.

(٥) عنوان الدراية: ١٤٦.

(٦) عنوان الدراية: ١٤٤، شذرات الذهب: ٧/ ٣٣٠، نيل الابتهاج: ٣١٨.

١٦- أبو عامر يحيى بن عبد الرحمن بن أحمد الأشعري، يعرف بابن أبي (ت٦٣٩هـ)[١].

العالم المحدث الحافظ، الإمام في علم الكلام وأصول الفقه، الماهر في المعقولات، دقيق النظر، سديد البحث. أقرأ بالمسجد الجامع بغرناطة الحديث والأصلين، ونوظر عليه في كتاب أبي المعالي الجويني. وله تآليف في أصول الفقه والكلام جليلة[٢]، منها (تحقيق الأدلة في قواعد الملة)[٣].

١٧- أبو الحسن سهل بن محمد الأزدي الغرناطي (ت٦٣٩هـ).

رأس فقهاء غرناطة تفننا في العلوم، وبراعة في المنثور والمنظوم، محدث ضابط، وافر النصيب من الفقه وأصوله، كريم النفس، حصيف الرأي، معظماً عند الخاصة والعامة. صنف في العربية، وله تعاليق جليلة على كتاب (المستصفى) في أصول الفقه[٤].

١٨- أبو عمرو جمال الدين عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس المعروف بابن الحاجب (ت٦٤٦هـ).

الفقيه الأصولي المتكلم النظار، العلامة المتبحر، إمام التحقيق، وفارس الإتقان والتدقيق، له التصانيف البالغة غاية التحقيق والإجادة في العربية والفقه والأصول[٥]، رزقت قبولاً تاماً لحسنها وجزالتها، له في أصول الفقه مختصر سماه (منتهى الوصول والأمل في علمي الأصول والجدل) اختصره في (مختصر المنتهى الأصولي). وكان هذا الأخير هو كتاب الناس شرقاً وغرباً. والمختصران معاً مطبوعان متداولان.

---

(١) وفي الإحاطة: ٤/٣٧٤: أن وفاته سنة ٦٣٧هـ.

(٢) التكملة: ٤/١٩٢، صلة الصلة: ٥/٢٦٣، الإحاطة: ٤/٣٧٤ .

(٣) برنامج الرعيني: ٧٣ .

(٤) برنامج الرعيني: ٦١، الذيل والتكملة: ٤/١٥٢، الإحاطة: ٤/٢٨٦، الديباج: ١/٣٩٧، بغية الوعاة: ١/٦٠٥ .

(٥) وفيات الأعيان: ١/٣١٤، الديباج: ٢/٨٦-٨٩، بغية الوعاة: ٢/١٣٤، الشجرة: ١٦٧ .

١٩- أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي الإشبيلي، عرف بابن الحاج (ت٦٥١هـ)[١].

الإمام المحدث الثقة، المقرئ الأصولي الأديب، المتحقق بالعربية، الحفاظ للغات. له اعتناء بكتاب سيبويه، واختصر (مستصفى الغزالي)، وله على مشكلاته حواش[٢]. سماها البدر الزركشي (النكت)[٣].

٢٠- أبو العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم الأنصاري القرطبي، عرف بابن المزين (ت٦٥٦هـ).

الفقيه المالكي البارع المتمكن، المحدث العارف الحافظ العدل. انتقل إلى المشرق، ونزل الإسكندرية واستوطنها ودرَّس بها، وانتفع الناس به وبكتبه. من تصانيفه الجليلة (المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم) و(الجامع لمقاصد علم الأصول)[٤]، وغيرها[٥].

٢١- أبو المطرف أحمد بن عبد الله بن عميرة المخزومي البلنسي (ت٦٥٨هـ).

تفنن في العلوم، ونظر في العقليات وأصول الفقه، ومال إلى الأدب فبرع فيه، وهو إلى ذلك فقيه محدث مكثر، مضطلع بالأصلين، قائم على العربية واللسان. له تعقيب على كتاب المعالم في أصول الفقه للفخر الرازي[٦]، قال عنه الغبريني: «وقد رأيت له تعليقاً على كتاب (المعالم في أصول الفقه) لا بأس به، وهو جواب لسؤال سائل، وهو مكمل لعشرة أبواب حسبما سأل السائل»[٧].

(١) ارخ الذهبي في السير: ١٧/ ٣٣٠، وابن العماد في الشذرات: ٥/ ٧٨ وفاته بعام ٤٥١هـ.

(٢) البلغة: ٨٣، بغية الوعاة: ١/ ٣٥٩، الشجرة: ١٨٤، طبقات الأصوليين: ٢/ ٦٧.

(٣) البحر المحيط: ١/ ٧.

(٤) ذكره مراراً في المفهم، وأحال عليه كثيراً. انظر: ج١ ص١٠٩. وفي تحقيق المراد للعلائي ص٨١، ومعجم الأصوليين: ١/ ١٨٢: الوصول إلى علم الأصول.

(٥) انظر: نفح الطيب: ٢/ ٦١٥، شذرات الذهب: ٧/ ٤٧٣، الديباج: ١/ ٢٤١، الشجرة: ١٩٤.

(٦) الإحاطة: ١/ ١٧٨، نفح الطيب: ١/ ٣١٤، الديباج: ١/ ٢٠٧، أبو المطرف أحمد بن عميرة المخزومي للدكتور محمد بنشريفة: ٢٩٧-٢٩٨.

(٧) عنوان الدراية: ٣٠١.

٢٢- أبو علي الحسين بن عبد العزيز بن محمد بن أبي الأحوص القرشي الفهري الغناطي، يعرف بابن الناظر (ت٦٧٩هـ)[١].

من الفقهاء المحدثين القراء، متفنن في جملة معارف، آخذ بحظ من كل علم، حافظ للتفسير والحديث، مكب على العلم تحصيلاً وإفادة. له شرح مستصفى الغزالي في الأصول[٢].

٢٣- أبو محمد عبد الحميد بن أبي البركات بن عمران الصدفي الطرابلسي (ت٦٨٤هـ).

الفقيه المالكي، العمدة الأصولي، العالم المتفنن. تولى الخطط النبيهة بتونس بعد عودته من المشرق، وله مصنفات جليلة، منها (جلاء الالتباس في الرد على نفاة القياس)[٣].

٢٤- أبو العباس أحمد بن إدريس القرافي الصنهاجي (ت٦٤٨هـ).

الإمام الحافظ الفهامة، المؤلف المتفنن، شيخ الشيوخ، وعمدة أهل التحقيق والرسوخ. ومصنفاته في المذهب والأصول وغيرهما شاهدة له بالنبوغ والنبل[٤]، أبدع للمالكية في الأصول نفائس ودرراً، مثل (تنقيح الفصول وشرحه)، و(نفائس الأصول في شرح المحصول)، (العقد المنظوم في الخصوص والعموم) وكلها مطبوعة متداولة.

٢٥- أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الأنصاري الخزرجي الجزري الأندلسي، نزل تونس (كان حياً سنة ٦٨٤هـ).

الفقيه العالم المتفنن، الأصولي المنطقي النظار. وصفه ابن رشيد في رحلته بشيخ الشيوخ، وبقية أهل الرسوخ، ذي التصانيف الكثيرة، والمعارف الغزيرة[٥]. أخذ علماء إفريقية عنه العربية والبيان والأصلين والجدل والمنطق، وألف في كل ذلك، له في الأصول:

---

(١) هكذا أرخ ابن الزبير وفاته في صلة الصلة: ٥/٣٦٤. وفي الذيل والتكملة (٦٨٠هـ)، وفي الإحاطة: ١/٤٦٥ (٦٩٩هـ).

(٢) بغية الوعاة: ١/٥٣٥، كشف الظنون: ١٦٧٣، هدية العارفين: ٣١٣، إتحاف السادة المتقين: ١/٤٢.

(٣) رحلة التيجاني: ٢٧٣، الجواهر الإكليلية: ١١٠، إيضاح المكنون: ٤١٦.

(٤) انظر: الديباج: ١/٢٣٧، درة الحجال: ١/٨-٩، الشجرة: ١٨٨، المنهل الصافي: ١/٢١٥.

(٥) انظر: بغية الوعاة: ١/٤٠٦.

(رفع المظالم عن كتاب المعالم)[١] وهو المعالم الأصولية لفخر الدين الرازي، رد به على أبي المطرف أحمد بن عميرة في تعقيبه عليه.

٢٦- أبو جعفر أحمد بن محمد ابن مسعدة العامري، من أهل غرناطة (ت٦٩٩هـ).

من أهل النظر السديد، والبحث الأصيل. كان فقيهاً مطلعاً، قائماً على المسائل، مشاركاً في كثير من الفنون، ريان من العربية. استظهر كتاب (التلقين)، وأقرأ الفقه والأصول، وشرح (مستصفى الغزالي) شرحاً حسناً[٢].

٢٧- أحمد بن خلف بن وَصول، ينعت بترجَالي (كان حياً أواخر القرن ٧هـ).

الفقيه الحافظ المشاور. ألف في الأصول والأحكام[٣] كتاب (الفصول في علم الأصول)[٤]، ضمنه تسعة فصول من أصول الفقه، وباقيه في الفقه بدءاً بالطهارة.

٢٨- أبو يحيى زكرياء بن يحيى بن يوسف بن حماد الشريف الحسني.

الفقيه الزاهد المشهور بالشريف[٥]، شرح برهان الإمام في كتاب سماه (كفاية طالب البيان في شرح البرهان)[٦]، جمع فيه بين شرحي المازري والأبياري[٧].

مؤلفو القرن الثامن:

١- أبو الفتح محمد بن علي بن وهب القشيري المنفلوطي المنعوت بتقي الدين بن دقيق العيد المالكي الشافعي (ت٧٠٢هـ).

---

(١) الديباج: ١/٢٧٨، بغية الوعاة: ١/٤٠٦، معجم المؤلفين: ١/٨، تراجم المؤلفين التونسيين: ٢/٢٧.

(٢) الإحاطة: ١/١٦٤، الديباج: ١/١٨٤، طبقات الأصوليين: ٢/٩٨.

(٣) الديباج: ١/٢٠١.

(٤) يجري تحقيقه الآن بالاشتراك على نسختين مغربيتين.

(٥) لم أقف على ترجمته فيما بين يديّ من المصادر.

(٦) تحتفظ خزانة القرويين بفاس بالسفر الثالث منه، وفي الخزانة العامة بالرباط، ومكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة صورة (فيلم) عنه. وتوجد نسخة عنه بمكتبة بريل هوتسيما بهولندا تحت رقم:٨٠٧. انظر: فهرس مخطوطات خزانة القرويين: ٢/١٨٦، التلخيص: ١/٥٥، البرهان: ١/٥٨-٥٩، إيضاح البرهان: ١٦.

(٧) طبقات الشافعية الكبرى: ٥/١٩٢.

تفرد بمعرفة العلوم في زمانه، والرسوخ فيها، تفقه بمذهب مالك والشافعي، فحقق المذهبين وأفتى فيهما. وله يد طولى في علم الحديث وعلم الأصول والعربية وسائر الفنون. صنف تصانيف رفيعة سارت بها الركبان، يتعلق بعلم الأصول منها: شرحه لمقدمة المطرزي في علم الأصول، وشرح منتهى الوصول والأمل لابن الحاجب[١]، ونسب إليه الخوانساري[٢] مختصراً جيداً للمحصول.

٢- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد اليقوري[٣] (ت٧٠٧هـ).

الإمام الفقيه، القدوة الفهامة، أخذ عن القرافي وغيره، واختصر فروقه ورتبها وهذبها[٤]، وطبع بعنوان: تهذيب الفروق[٥].

٣- أبو جعفر أحمد بن إبراهيم بن الزبير الثقفي الغرناطي (ت٧٠٨هـ).

انتهت إليه الرياسة بالأندلس في صناعة العربية، وتجويد القرآن، ورواية الحديث، مع مشاركة واسعة في الفقه والتفسير، والخوض في الأصلين، شرح الإشارة للإمام الباجي في الأصول[٦].

٤- عز الدين الحسين بن أبي القاسمي النيلي (ت٧١٢هـ).

---

(١) طبقات الشافعية الكبرى: ٩/٢١٢، الدرر الكامنة: ٤/٩١، هدية العارفين: ٢/١٤٠، طبقات الاصوليين: ٢/١٠٣.

(٢) في روضات الجنات: ٧٣١.

(٣) قال المقريزي: واليقوري نسبة إلى يقورة - بياء مفتوحة، وقاف مشدودة، وراء مهملة - بلد بالأندلس. انظر: نفح الطيب: ٣/٧٠.

(٤) الديباج: ٢/٣١٦، نفح الطيب: ٢/٥٣، الشجرة: ٢١١، معلمة الفقه المالكي: ١٥٨.

(٥) نشرته وزارة الأوقاف المغربية في مجلدين.

(٦) الذيل والتكملة س١-ق ١/٤٤، الإحاطة: ١/١٩٠، الديباج: ١/١٨٩، درة الحجال: ١/١١، الشجرة: ٢١٢.

قاضي قضاة بغداد، الإمام الفقيه الأصولي البارع، النحوي اللغوي المتمكن، ذو التصانيف المعتمدة في الفقه والأصول والطب، له كتاب (الإمهاد في أصول الفقه)[١].

٥- أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد الأوسي المرسي، يعرف بابن الرقام (ت٧١٥هـ).

الشيخ الأستاذ المتفنن، أصيل المعرفة، مطلع متبحر لا يشق غباره، أقرأ التعاليم والأصول والطب بغرناطة، فانتفع الناس به، ودون ولخص وقيد، له (أبكار الأفكار في الأصول)[٢].

٦- أبو عبد الله محمد بن أبي القاسم بن عبد السلام الربعي التونسي (ت٧١٥هـ).

الفقيه المفسر الأصولي، اختصر (التفريع) لابن الجلاب في الفقه، وقواعد الإمام القرافي (الفروق)[٣].

٧- أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان الأزدي المزاكشي الشهير بابن البناء (ت٧٣١هـ).

الإمام الفقيه المشارك، المتكلم الأصولي النظار، المتفنن في علوم نقلية وعقلية، له تآليف في مختلف الفنون، منها في الأصول: حاشية على منتهى الوصول في علم الأصول، وشرح على تنقيح القرافي[٤]، ورسالة في الجدل والأصول[٥].

٨- أبو القاسم قاسم بن عبد الله بن محمد بن الشاط الأنصاري السبتي (ت٧١٣).

الفقيه المالكي المشارك، نسيج وحده في أصالة الرأي، ونفوذ الفكر، وجودة القريحة،

---

(١) الديباج: ١/٣٣٥، درة الحجال: ١/٢٤٣، الشجرة: ٢٠٣، الفكر السامي: ٢/٢٣٧.

(٢) الإحاطة: ٣/٧٠.

(٣) توجد من هذا المختصر نسخة في مكتبة الأزهر تحت رقم (١٠٢)، الديباج: ٢/٣١٧، الدرر الكامنة: ٤/١٤٩-١٥٠، تراجم المؤلفين التونسيين: ٢/٣٣٨.

(٤) الدرر الكامنة: ١/٢٧٨، جذوة الاقتباس: ١/١٥١، نيل الابتهاج: ٨٦، الشجرة: ٢١٦، الفكر السامي: ٢/٢٣٨، طبقات الأصوليين: ٢/١٢٥.

(٥) توجد مخطوطة في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم ٣٥٥٦د.

وتسديد الفهم، أقرأ عمره بمدينة سبتة الأصول والفرائض، وله تآليف، منها: (أنوار البروق في تعقب مسائل القواعد والفروق)[١] مطبوع مع كتاب الفروق.

٩- أبو محمد عبد الحكيم بن أبي الحسن بن عبد الملك المراكشي (ت٧٢٣هـ).

من أهل المعرفة بالفقه والقيام على الأصلين، بث في الأندلس علم أصول الفقه، وانتفع به، من مؤلفاته: (المعاني المبتكرة في ترتيب المعالم الفقهية)، والكراس المرسوم بـ (المباحث البديعة في مقتضى الأمر من الشريعة)[٢].

١٠- أبو عبد الله محمد بن محمد بن عبد النور الحميري التونسي (كان حياً سنة ٧٢٦هـ).

الإمام الفقيه المبرز، المتفنن في سائر العلوم، ألف في علوم شتى، له (تقييد كبير في سفرين على الحاصل في الأصول)[٣].

١١- أبو جعفر أحمد بن الحسين بن علي الكلاعي، من أهل بَلِّش مالقة، يعرف بابن الزيات (ت٧٢٨هـ).

الخطيب المتصوف الشهير، العالم المتفنن المحقق، المشارك في الفقه والتفسير والعربية، البارع في الأصلين، ذو التصانيف الغزيرة، له (الصفحة الوسيمة والمنحة الجسيمة) تشتمل على أربع قواعد: اعتقادية، وأصولية، وفرعية، وتحقيقية[٤].

١٢- أبو علي ناصر الدين منصور بن أحمد الزواوي المَشَدَّالي (ت٧٣١هـ).

العالم المتفنن الحافظ المجتهد، آخر رجالات الكمال بإفريقية والمغرب الأقصى، رحل إلى المشرق صغيراً، فقرأ به الأصول والفروع دراسة وتفقهاً، وله منها حظ وافر[٥]. لازم العز

(١) الديباج: ٢/١٥٢، الفكر السامي: ٢/٢٣٩.

(٢) الديباج: ٢/٤٢، الإعلام للمراكشي: ٨/٣٤.

(٣) الديباج: ٢/٣٣١، أزهار الرياض: ٥/٥٠، الشجرة: ٢٠٦، طبقات الأصوليين: ٢/١٢٧.

(٤) الإحاطة: ١/٢٩٠، الديباج: ١/١٩٦، الشجرة: ٢١٣.

(٥) رحلة العبدري: ٥٦١، نيل الابتهاج: ٦٠٩-٦١٠.

ابن عبد السلام، وانتفع به، وروى عن ابن الحاجب، وهو أول من أدخل مختصره الفقهي إلى بجاية، ومنها انتشر بسائر بلاد المغرب، له شرح على رسالة ابن أبي زيد لم يكمل[١] وأجوبة في الأصول[٢].

١٣- أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن راشد البكري القفصي (ت٧٣٦هـ).

رحل إلى شيخ المالكية الشهاب القرافي، فجال معه في المنقول والمعقول، فحفظ الحاصل وقرأه مع المحصول، وأجاز له القرافي بالإمامة في علم الأصول، وأذن له في التدريس والإفادة[٣]، ألف في الأصول كتاب (تلخيص المحصول في علم الأصول)[٤] لخص فيه (المحصول) للفخر الرازي، قال عنه: «حررته في أيام الامتحان، وسهلته بأمثلة»، وله أيضاً (نخبة الواصل في شرح الحاصل في أصول الفقه)[٥] وغيرها.

١٤- أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي (ت٧٤١هـ).

الفقيه الحافظ، الإمام في الأصول والفقه والتفسير والعربية، القائم على التدريس، المشتغل بالنظر والتقييد والتدوين، نابغة عصره في سائر الفنون، له مصنفات نافعة[٦]، منها في الأصول كتابه القيم (تقريب الوصول إلى علم الأصول)[٧] وهو مطبوع.

---

(١) عنوان الدراية: ٢٣٠، الشجرة: ٢١٧.

(٢) المعيار العرب: ١٢/٣٨٩.

(٣) الديباج: ٢/٣٢٩-٣٣٠، نيل الابتهاج: ٣٩٣.

(٤) نيل الابتهاج: ٣٩٣، كتاب العمر: ٧٣٩.

(٥) قال صاحب كتاب العمر: ٧٤٣: وفي مكتبة الجامع الأعظم بالجزائر أوراق من شرح لابن راشد على تاليف في أصول الفقه ضمها المجموع رقم ٥/١٠٨ من الورقة ٢١٠ظ إلى الورقة ٢٢١ظ. وربما كانت من نخبة الواصل هذا.

(٦) الإحاطة: ٣/٢١-٢٢، أزهار الرياض: ٣/١٨٥، نفح الطيب: ٥/٥١٥، الديباج: ٢/٢٧٥، الشجرة: ٢١٣.

(٧) له مختصر بعنوان (تنقيح تقريب الوصول) بالخزانة المالكية بالرباط تحت رقم ١١٠٨٢ . مؤلفه مجهول، وقفت عليه وصورته.

١٥- أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن التادلي الفاسي (ت٧٤١هـ).

كان إماماً في أصول الفقه، مشاركاً في الأدب والعربية والحديث، مستحضراً للفقه، اعتنى بـ (تنقيح الفصول) للقرافي، وله عليه تقييد وشرح مفيد[١].

١٦- أبو عبد الله محمد بن محمد بن إبراهيم القيسي الصفاقسي، شمس الدين (ت٧٤٤هـ).

كان عالماً نبيلاً متفنناً عارفاً بالأصول، أقرأ العلوم بحلب وبها وفاته، شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول (لم يتم)[٢].

١٧- أبو عبد الله محمد بن محمد بن هارون الكناني القيرواني التونسي (ت٧٥٠هـ).

علم من أعلام المعارف، إمام في الفقه وأصوله، وعلم الكلام وفصوله، رحل وعاد من رحلته بعلم غزير، فبرز في التدريس والتأليف، فنفع الله بعلمه بشراً كثيراً، شرح مختصر ابن الحاجب في الأصول، وشرح الحاصل أيضاً[٣].

١٨- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن علي الشريف التلمساني (ت٧٧١هـ).

العلامة المحقق النظار، فارس المعقول والمنقول، وصاحب الفروع والأصول، كان آية القيام بتحقيق العلوم وإتقانها، ألف تآليف، منها كتابه النفيس (مفتاح الوصول إلى بناء الفروع على الأصول) وكتاب (مثارات الغلط في الأدلة)[٤].

١٩- محمد بن الحسن بن محمد المالقي النحوي المالكي (ت٧٧١هـ).

من أئمة المالكية وشيوخ العربية، وكان حسن التعليم متواضعاً[٥]، له شرح منتهى

---

(١) توجد نسخة من هذا الشرح بدار الكتب المصرية برقم ٨٠٥ اصول الفقه (مجلد كبير)، الديباج: ١/٢٥٥، درة الحجال: ١/٤٣، الإمام الشهاب القرافي: ١/٢٧٢.

(٢) الدرر الكامنة: ٤/٢٧٥، الوافي بالوفيات: ١/٢٧٠، كشف الظنون: ١١٣٤، الشجرة: ٢٠٩، كتاب العمر: ٧٤٤.

(٣) نيل الابتهاج: ٤٠٧-٤٠٨، درة الحجال: ٢/١٣٤، الشجرة: ٢١١، كتاب العمر: ٧٥٢.

(٤) توجد منه نسخة بخزانة ابن يوسف بمراكش رقم ١٦٧ / ١ . وطبع مع المفتاح بعناية محمد علي فركوس.

(٥) الدرر الكامنة: ٣/٤٢٤.

الوصول والأمل لابن الحاجب[١]، وفي بعض المظان[٢]: وشرع في شرح مختصر ابن الحاجب الفرعي.

٢٠- أبو زكرياء يحيى بن موسى الرهوني (ت٧٧٣هـ).

ولد في بلاد المغرب، ثم انتقل إلى القاهرة[٣]، كان إماماً في أصول الفقه والمنطق وعلم الكلام، أديباً بليغاً، ثاقب الذهن، بارع الاستنباط، انفرد بتحقيق مختصر ابن الحاجب الأصلي[٤]، وله عليه شرح حسن مفيد، سماه (تحفة المسؤول في شرح مختصر منتهى السول)[٥].

٢١- أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن بن عسكر البغدادي، شمس الدين (ت٧٧٦هـ).

حامل لواء المالكية ببغداد، كان فاضلاً في الفقه، متقناً لعلم الأصول والجدل والمنطق والعربية، له تآليف مفيدة، كتعليقه في علم الخلاف، وشرح مختصر ابن الحاجب الأصولي[٦].

٢٢- أبو عبد الله محمد بن عبد الله التلمساني الغرناطي، يعرف بلسان الدين بن الخطيب (ت٧٧٦هـ).

الأديب البارع، الألمعي الأريب، المتبحر في العلوم، الحامل لواء المنثور والمظوم، صاحب الفنون المنوعة، والتصانيف العجيبة، له ألفية في أصول الفقه، سماها (الحلل

---

(١) كشف الظنون: ٤٠٧، هدية العارفين: ١٦٥.

(٢) الدرر الكامنة: ٤/٤٥، بغية الوعاة: ١/٨٧، نيل الابتهاج: ٤٤٨.

(٣) انظر: إنباء الغمر: ١/٣٦، الدرر الكامنة: ٤/٤٢١.

(٤) الديباج: ٢/٣٦٢.

(٥) صدر أخيراً عن دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث بدبي بتحقيق الباحث الهادي شبيلي ويوسف الأخضر عام ١٤٢٢هـ.

(٦) الديباج: ٢/٣٢٧، الشجرة: ٢٢٢، الفكر السامي: ٢/٢٤٩.

المرقومة في اللمع المنظومة)[١] نظم فيها كتاب (اللمع) للشيرازي في ألف بيت في أصول الفقه[٢].

٢٣- محمد بن محمد بن علي الغماري المالكي المالكي المصري الملقب بشمس الدين (ت٧٧٦هـ)[٣].

البارع في النحو والعربية، القوي المشاركة في فنون الأدب والأصول والتفسير والفروع، له شرح على مختصر ابن الحاجب الأصلي، يعرف بـ (مختصر الغماري)[٤] يدل على فضله وسعة اطلاعه.

٢٤- أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن مرزوق العجيسي التلمساني الشهير بالخطيب والجد والرئيس (ت٧٨١هـ).

من أكابر فقهاء المالكية في عصره، مشارك في فنون من أصول وفروع وتفسير، رحل وحج وجاور، ولقي الجلة، وبرع في الطلب والرواية، وله تآليف، منها (شرح العمدة للشاشي في الأصول)[٥] وغيرها[٦].

٢٥- أبو سعيد فرج بن قاسم بن أحمد بن لب التغلبي الغرناطي (ت٧٨٢هـ).

شيخ شيوخ غرناطة، العالم المتفنن، انفرد برئاسة العلم، وكان إليه المفزع في الفتوى.

---

(١) توجد مخطوطة بالخزانة الحمزاوية بالمغرب تحت رقم(٨)، ولها شريط ميكروفيلم بالخزانة العامة بالرباط بالرقم نفسه، وبقايا من نسخة بالقرويين تحمل رقم (٧٨) خروم.

(٢) الإحاطة: ٣/٥٠٧، نفاضة الجراب: ١٨٧، نفح الطيب: ٧/٩٨، جذوة الاقتباس: ١/٣٠٨ .

(٣) ذكر في بغية الوعاة أن وفاته سنة ٧٨٢هـ.

(٤) الشجرة: ٢٢٣، طبقات الاصوليين: ٢/١٩٣ .

(٥) هدية العارفين: ١/١٧٠، وفي إيضاح المكنون: ١/٣٤٤: تيسير المرام في شرح عمدة الأحكام، والذي في المصادر: له شرح جليل على عمدة الأحكام في خمسة أسفار، جمع فيه بين ابن دقيق العيد والفاكهاني مع زوائد. انظر: نفح الطيب: ٥/٤١٤-٤١٨، الديباج: ٢/٢٩٦، توشيح الديباج: ٢٢٩، نيل الابتهاج: ٤٥٥، جذوة الاقتباس: ١/٢٣٧، بغية الوعاة: ١/٤٦-٤٧، البستان لابن أبي مريم: ١٨٩، الشجرة: ٢٣٦ .

(٦) انظر: نفح الطيب: ٥/٤١٨، البستان: ١٨٩، الشجرة: ٢٣٦ .

كان إماماً في أصول الدين وأصول الفقه[١]، له تآليف مفيدة، منها (الطرر المرسومة على الحلل المرقومة)[٢] وهو شرح لمنظومة لسان الدين بن الخطيب (الألفية في أصول الفقه).

٢٦- أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشهير بالشاطبي (ت٧٩٠هـ).

العلامة المحقق النظار، الفقيه الأصولي المفسر المحدث، أحد الجهابذة الأثبات، والعلماء الثقات[٣]، له تآليف نفيسة، اشتملت على تحريرات وتحقيقات نافعة، منها كتاب (الموافقات) الذي لا نظير له في علم المقاصد وأسرار التشريع، وهو مطبوع.

٢٧- أبو العباس أحمد بن عمر بن هلال الربعي (ت٧٩٥هـ).

الإمام العالم الفاضل، المتفنن في الفقه والأصلين والعربية، له على مختصر ابن الحاجب الأصلي شرحان، وله تاليف مستقل على الأشكال الأربعة التي في مختصر ابن الحاجب الأصلي، سماه (رفع الإشكال، عما في المختصر من الأشكال)[٤].

٢٨- برهان الدين أبو إسحاق إبراهيم بن علي الشهير بابن فرحون (ت٧٩٩هـ).

الإمام العالم القدوة، المتفنن في الفقه والأصول والعربية، له تآليف مشهورة، غاية في الإجادة[٥]، منها اختصاره تنقيح القرافي الذي سماه (إقليد الأصول) وصل فيه إلى الناسخ[٦].

---

(١) انظر: الإحاطة: ٤/٢٥٤، الديباج: ٢/١٣٩، بغية الوعاة: ٢/٢٤٣.

(٢) توجد من هذا الشرح نسخة فريدة بالخزانة الحمزاوية بالمغرب. وتحت يدي صورة منها.

(٣) انظر: برنامج المجاري: ١١٦-١٢٢، نيل الابتهاج: ٤٨، درة الحجال: ١/١٨٢، الشجرة: ر٢٣١

(٤) الديباج: ١/٢٥٨، الشجرة: ٢٢٤، الفكر السامي: ٢/٢٤٩.

(٥) توشيح الديباج: ٤٥-٤٦، نيل الابتهاج: ٣٣-٣٤، الشجرة: ٢٢٢، طبقات الأصوليين: ٢/٢١.

(٦) نيل الابتهاج: ٣٤.

مؤلفو القرن التاسع :

١– أبو العباس أحمد بن محمد بن عطاء الله الزبيري الإسكندري، شهر بابن التنسي (ت١ ٨٠هـ).

الإمام العلامة المحقق الفاضل، الفقيه العارف بالأحكام، تولى قضاء المالكية بالقاهرة والإسكندرية، وصدرت عنه تآليف وتقاييد، منها : شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي[١] ومختصر النكت على البرهان[٢].

٢– أبو عبد الله محمد بن محمد بن عرفة الورغمي التونسي (٨٠٣هـ).

أحد أقطاب المالكية بإفريقية، البارع في الفقه والأصول والعربية، الشهير بالجد والاجتهاد وملازمة الشيوخ، الحائز من كل فن بأوفر نصيب[٣]، ألف تآليف نافعة، منها في الأصول : مختصر في أصول الفقه[٤]، ونظم في أصول الفقه[٥].

٣– أبو البقاء بهرام بن عبد الله بن عبد العزيز الدميري (٨٠٥هـ).

حامل لواء المذهب المالكي بمصر، الفقيه الحافظ، المحقق المطلع الفهامة، ذو التآليف المفيدة، أشهرها شروحه الثلاثة على مختصر خليل، وفي الأصول : شرح مختصر ابن الحاجب الأصلي[٦].

٤– أبو زيد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي الإشبيلي الأصل، التونسي المولد (ت٨٠٨هـ).

الإمام الجهبذ، الحافظ المطلع، المتبحر في شتى صنوف المعرفة، المؤلف في سائر العلوم، له في علم الأصول : شرح رجز لسان الدين بن الخطيب في أصول الفقه[٧].

---

(١) توشيح الديباج : ٥٦، نيل الابتهاج : ١٠٩، المعيار : ٥/٣٩٦، رفع الإصر : ١/١٠٧ .

(٢) البحر المحيط : ١/٨ .

(٣) انظر : البستان : ١٩٠–٢٠١ .

(٤) أتمه سنة ٧٩٩هـ. منه نسخة خطية فريدة تحتفظ بها الخزانة بالملكية رقم ٢٠٩١ . انظر : برنامج المجاري : ١٤١، كتاب العمر : ٧٦٥ .

(٥) توشيح الديباج : ٢٥٤ .

(٦) توشيح الديباج : ٨٣، نيل الابتهاج : ١٤٨، الفكر السامي : ٢/٢٠٥، الشجرة : ٢٣٩ .

(٧) قال عن لسان الدين بن الخطيب في الإحاطة : ٣/٥٠٧ : «وشرع في هذه الأيام في شرح الرجز الصادر عني في أصول الفقه، بشيء لا غاية وراءه في الكمال». انظر : نيل الابتهاج : ٢٥١، الشجرة : ٢٣٨ .